الفصـــل الرابـــع

التســـــرب من التعليـــــــم

الفصل الرابع

التسرّب من التعليم

تعد مشكلة التسرب من التعليم إحدى المشكلات التي تعاني منها العديد من الدول النامية والتي تعيق تقدمها ونموها، كما تعد أحد المؤشرات الأساسية التي تساعد على تقييم كفاءة النظام التعليمي بالدولة ككل وتعكس مدى مؤازرة المجتمع للتعليم، من حيث مسئوليته عن توفير مناخ صحي يحفز على الالتحاق به والاستمرار فيه، وتعتبر إحدى المعايير التي تشير إلى مدى التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وتختلف هذه المشكلة من مجتمع إلى آخر وفقاً للظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ففي المجتمع المصري تشمل هذه المشكلة نسبة كبيرة بين الإناث عنها بين الذكور.

وتشكل مشكلة التسرب عائقاً اجتماعياً على قدر كبير من الخطورة، مما يؤثر سلباً على الحقوق الأساسية للإنسان في الحصول على الحد الأساسي من التعليم، وما يصاحب ذلك من فقد للحقوق الأساسية الأخرى كفرص العمل والتمتع بمستويات صحية واجتماعية لائقة، مما ينعكس على معدلات التنمية البشرية. فالتسرب يعد إهداراً للموارد البشرية والمجتمعية.

وقد أشارت إحصاءات التعليم في بعض الدول العربية إلى أن الهدر التعليمي يستحوذ أكثر من ٢٠% من إجمالي ما ينفق سنوياً على التعليم. والهدر التعليمي هو نتيجة ضعف نتاج العملية التربوية، وعجز النظام التعليمي عن الاحتفاظ بالملتحقين به بسبب التسرب أو تكرار الرسوب. وقد أكدت التشريعات المرتبطة بالمجال التعليمي للطفل المصري على أن "التعليم إلزامي ومجاني في مرحلتا التعليم قبل الجامعي وتشمل مرحلة التعليم الأساسي، وتتكون من حلقتين الابتدائية والإعدادية من ٦ إلى ١٥ سنة، ومرحلة التعليم الثانوي "العام والفني".

كما تشير تلك الدراسات إلى أن تعليم الطفل يهدف إلى تكوينه علمياً وثقافياً وروحياً وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، بقصد إعداد

الإنسان المؤمن بوطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وتساعده على تحقيق ذاته وانتمائه لوطنه والإسهام بكفاءة في مجالات الإنتاج والخدمات لاستكمال التعليم العالي، وذلك على أساس من تكافؤ الفرص (البيلي، ٢٠١٣).

وتعد مشكلة تسرب الطلاب من التعليم من أخطر مشكلات العملية التعليمية لكونها إهداراً تربوياً لا يقتصر أثره على الطالب فحسب بل يتعدى ذلك إلى كافة نواحي المجتمع، فهي تزيد معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع وتزيد الاتكالية والاعتماد على الغير.

وتفرز هذه المشكلة ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية كانحراف الأحداث وانتشار السرقات والاعتداء على ممتلكات الآخرين مما يؤدي إلى ضعف المجتمع وانتشار الفساد. وتسبب مشكلة التسرب ضياعاً وخسارة للطلاب أنفسهم لأن هذه المشكلة تترك أثارها السلبية في نفسية الطالب وتعطل مشاركته المنتجة في المجتمع.

١. تعريف التسرب من التعليم

التسرب من التعليم يعني عدم تقدم الدارسين من الأطفال في سن الإلزام إلى المدارس نهائياً أو تقدمهم ثم عدم انتظامهم في الدراسة بعد ذلك. وتعرّفه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" UNESCO بأنه عدم قدرة المدرسة على الاحتفاظ بالتلميذ بعد الالتحاق بالمدرسة، ويتمثل التسرب من المدرسة الابتدائية في فشل التلميذ في إتمام تلك المرحلة وعدم استمراره حتى نهاية المرحلة الابتدائية". كما يعرّفه المجلس القومي للأمومة والطفولة بأنه "انصراف أو انسحاب التلميذ المسجّل بأي مدرسة من مدارس التعليم الأساسي أو الابتدائي بجميع أشكالها الحكومية والخاصة، والأزهرية قبل أن يكمل تعليمه الأساسي".

وتعرف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "أليكسو" التسرب بأنه "صورة من صور الفقد التربوي في المجال التعليمي وترك الطالب للدراسة في إحدى مراحلها، مما يمثل إهداراً لطاقات المجتمع المستقبلية وفقداً اقتصادياً للعملية التعليمية".

فمن الناحية الاقتصادية، أشار تقرير مؤتمر التنمية الإنسانية العربي، ٢٠٠٩، إلى أن التحدي الهام في مجال التعليم في البلاد العربية يتمثل في مشكلة تردّي نوعية التعليم، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي الإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة. ومن المنطقي أن تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته. وفي هذا الصدد تضمنت وثيقة الأهداف الانمائية للألفية الثالثة التي وقعت عليها دول العالم ومنها مصر، تحديات أساسية على العالم مواجهتها حتى عام ٢٠١٥، يأتي في مقدمتها مكافحة الفقر وتطوير التعليم (البيلي، ٢٠١٣).

وتذهب بعض الآراء إلى أن التسرب الدراسي قد يأخذ أشكالاً متعددة منها التسرب الفكري "الشرود الذهني" من جو الحصة، أو التأخر الصباحي عن المدرسة، أو الغياب الجزئي أو الكلي عن المادة الدراسية، أو الانقطاع المؤقت عن المدرسة، أو الانقطاع الكلي عنها، وقد ترافق أشكال معينة بعضها البعض لتشكل لدى الطالب ظاهرة تستحق الدرس والمتابعة.

٢. مفهوم التسرب المدرسي

تعتبر ظاهرة التسرب من مقاعد الدراسة من الظواهر الشائعة والخطيرة في مجتمعنا. والتسرب نوعان:

١. التسرب المباشر، وهو انقطاع الطالب عن الدوام المدرسي كلياً.
٢. التسرب غير المباشر، وهي المرحلة التي تسبق مرحلة الانقطاع الدائم عن الدراسة، وتتضمن سلوكيات للطالب تشير إلى استعداده للتسرب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التأخر في الحضور إلى المدرسة في الصباح.
- الغياب عن المدرسة بدون سبب.
- عدم الانتظام في الحضور للمدرسة.
- خروج الطالب من المنزل صباحاً مع عدم الذهاب إلى المدرسة.
- حدوث مشاكل سلوكية مع طلاب الصف والهيئة التدريسية وتخريب الممتلكات.
- عدم الاشتراك في العملية التعليمية وعدم أداء الواجبات المدرسية.
- التأخر الملحوظ في التحصيل العلمي (صلاح، ٢٠١٣).

٣. مخاطر التسرب

التسرب إهدار تربوي هائل، وضياع لثروات المجتمع المادية والمعنوية، وتخلف ثقافي لدى شريحة من المجتمع، قد تقل أو تتسع وفقاً لطبيعة ومكونات المجتمع الثقافية. أما تأثيره السلبي فهو يصيب جميع نواحي المجتمع وبنائه، إذ يزيد من حجم الأمية والبطالة، ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية والفرد، ويزيد من الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات، ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية من انحراف الأحداث والجنوح، كالسرقة والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم، مما يضعف بنية المجتمع ويفسدها. والتسرب يؤدي إلى تحول اهتمام المجتمع من البناء والإعمار والتطور والازدهار، إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والإرشاد، وإلى زيادة عدد السجون والمستشفيات ونفقاتها ونفقات العناية الصحية العلاجية. كما يؤدي تفاقم التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف، وبالتالي سيطرة العادات والتقاليد البالية، التي تحد وتعيق تطور المجتمع مثل الزواج المبكر، والسيطرة الأبوية المطلقة، وبالتالي حرمان المجتمع من ممارسة الديمقراطية، وحرمان أفراده من حقوقهم، ويتحول المجتمع إلى مجتمع مقهور، مسيطَّر عليه، لأنه لا يمكن أن يكون المجتمع سيداً وحراً وفي الوقت نفسه جاهلاً تسوده العنصرية والتحيز والانغلاق والتعصب.

ولما كان وجود القوى المؤهلة شرطاً ضرورياً لتطور أي مجتمع وتقدمه، فإن التسرب هو أحد العوامل المعيقة لتأهيل الثروة البشرية الكافية، وهو ظاهرة مرضية في ميدان التربية، لها أثارها الخطيرة في تخفيض مردود العمل التربوي (قنديل، ٢٠٠٧).

٤. الأثار المترتبة على عملية التسرب

٤. ١. الأثار الاجتماعية والثقافية

. يصبح الفرد أقل تكيفًا مع المجتمع وعاملاً من عوامل التفكك الاجتماعي مما يجعله فريسة سهلة للانحرافات الخلقية.

. إهدار الطاقة البشرية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية حيث يتم الالتحاق بسوق العمل قبل الاعداد المناسب له.

. المساهمة في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع الناتجة عن سوء الظروف الأسرية أو النفسية أو التعليمية.

٤. ٢. الأثار الاقتصادية

يؤدي التسرب من التعليم إلى اختلال بمدخلات ومخرجات التعليم وفقدان التوازن بين مخصصات التعليم والميزانية العامة للدولة، مما يؤثر على خطط التنمية ويسبب إهداراً للموارد الاقتصادية، فوجود القوى البشرية شرط ضروري لتطوير الإنتاج، ومن ثم تعتبر مشكلة عمالة الأطفال أحد الأثار السلبية المترتبة على عملية التسرب من التعليم والتي تتنامى في المجتمع بشكل ملحوظ، خاصة عمالة الأطفال في الأعمال الهامشية كالعمل في الشوارع والورش والمصانع وغيرها من الأعمال التي لا تتناسب مع الطفل. وفي هذا الصدد أوضحت دراسة قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" UNICEF، والتي أجريت على شريحة تمثل ٦٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٥ سنة، أن سن بداية عمل هؤلاء الأطفال من ١٠-١٢ سنة وذلك نتيجة الفشل والتسرب من التعليم وذلك بنسبة ٥٠% من عينة البحث (البيلي، ٢٠١٣).

٥. أسباب التسرب

تتعدد أسباب ظاهرة التسرب من التعليم، والتي قد تعود إلى البيئة الأسرية كقسوة الوالدين والخلافات الأسرية المتكررة وإهمال الوالدين للطفل والتدليل الزائد وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة وبُعد السكن عن المدرسة وصعوبة المواصلات. وتوجد أسباب تتعلق بالطفل نفسه كضعف صحته العامة، وتدني تحصيله الدراسي، وفقدان الدافع الشخصي للدراسة، وعدم رغبته في دراسة نوعية معنية من العلوم والضغط عليه من قِبل والديه لدراستها، أو عوامل نفسية كضعف الثقة بالنفس والاتكالية والشعور بالنقص أو الاضطهاد.

كذلك هناك عوامل اجتماعية كسوء علاقة الطفل بالآخرين داخل الأسرة أو خارجها، أيضاً البيئة المدرسية كضعف الإمكانات المدرسية كنقص عدد المدرسين وقلة كفاءتهم، قلة

عدد الفصول وازدحامها، سوء المعاملة في المدرسة، تكدس وصعوبة المواد الدراسية وعدم مناسبتها لمرحلة النمو، قلة الأنشطة التي تجذب التلاميذ، بجانب البيئة الخارجية كوجود أماكن جاذبة للتلاميذ بالقرب من المدرسة كدور السينما والملاهي أو المقاهي أو النوادي، ويكون ذلك نتيجة عدم قدرة المدرسة على إشباع حاجات التلاميذ وعدم الاهتمام بهواياتهم وميولهم وممارسة الأنشطة التي يفضلونها، بالإضافة إلى تأثير رفاق السوء حيث يجد التلميذ معهم متنفساً لإشباع الدوافع التي لا يستطيع إشباعها في الأسرة أو المدرسة (البيلي، ٢٠١٣).

وللتسرب أسباب عديدة متداخلة تتفاعل فيما بينها لتشكل ضاغطاً للطالب تدفعه إلى التسرب والسير في طريق الجهل والأمية. ويمكن إيجاز أهم الأسباب فيما يلي:

١. **أسباب تربوية:** وتتلخص في تدني القدرة على الدراسة، والرسوب المتكرر، وعدم الرغبة في التعليم الأكاديمي لدى الطالب.
٢. **أسباب اجتماعية وشخصية:** وتتعلق بالطالب نفسه ومنها عدم الرغبة في التعليم المختلط، أو الإعاقات النفسية والجسمية، أو الخطوبة والزواج المبكران للإناث، أو عدم الرغبة في الدراسة في مكان بعيد عن السكن.
٣. **أسباب اقتصادية:** وترجع إلى ضعف الحالة المادية للأسرة الأمر الذي يدفع الطالب إلى ترك المدرسة بحثاً عن عمل حتى ولو بأجر منخفض رغبة في إعالة أسرته ومساعدتها.

٥. ١. الأسباب التربوية

تعد المدرسة مؤسسة اجتماعية تتعامل وتتفاعل مع الواقع الاجتماعي العام، ولذلك فإن لها تأثيراً مهماً في بناء شخصية الطالب، ولكن سوء معاملة بعض المعلمين للطلاب، واتباع أسلوب العقاب البدني، لهما تأثير سلبي حيث قد يثير الخوف لديهم ويبعدهم عن المدرسة ويؤدي إلى تسربهم. وغياب التعامل التربوي في حل مشكلات الطلاب من قبل بعض المعلمين ولجوئهم لاستخدام الأساليب القسرية قد يترك أثاراً نفسية عميقة في نفوس طلابهم.

وتسرب الطلاب من المدرسة مشكلة متفاقمة تضر بجودة العملية التعليمية. ويشير الواقع إلى أن مدارسنا لم تعد مكاناً لجذب الطلاب إليها، بل أصبحت مصدر نفور لهم من العملية التعليمية، علاوة على تقليدية تلك العملية وعدم إعداد المعلم الجيد الذي يستطيع جذب الطالب للتعليم، ويضاف إلى هذا المنهج الممل البعيد عن الواقع الذي لا يرتبط بواقع الطلاب ولا يعود عليه بالنفع، أضف إلى هذا تكدس الطلاب بالفصول، وقلة الأنشطة التي تجذبهم، وزيادة العبء على الطالب بسبب كثرة الامتحانات، والإدارة السيئة من قبل المدرسة سواء مديرين أم معلمين. وبالإضافة لما سبق، هناك أيضاً مشكلات تخص الطالب نفسه بالمدرسة، منها:

- **الغياب:** وهي من المشاكل التربوية التي تعود بنتائج سيئة على الطالب، وقد تؤدي إلى جنوحه ومرافقته لأصدقاء السوء وبالتالي رسوبه وتركه المدرسة وتسربه منها.
- **انخفاض المستوى العلمي:** إن جهل المعلمين للفروق الفردية بين الطلاب، وتشخيص الطلاب ضمن فئات وكيفية التعامل معهم ضمن الخصائص العقلية لكل طالب، وبالتالي فإن بعض الطلاب لا يستطيعون الوصول إلى أقرانهم في المستوى الدراسي بسبب ضعف القدرات العقلية، إذ قد يكون الطالب بطيء التعلم أو قد يعاني من مشاكل صحية أخرى مثل ضعف البصر أو السمع أو صعوبة في النطق أو تعسر في القراءة وبذلك لا يستطيع مواكبة المادة الدراسية وبالتالي يؤدي به هذا إلى التسرب من المدرسة.

٥. ٣. الأسباب الشخصية "العوامل النفسية"

تعد من المشكلات التي تتسبب في صعوبة اكتساب المعلومات ومعالجتها مما يؤدي إلى الهروب من المدرسة، ومن أهمها قلة التركيز وضعف الذاكرة وصعوبة الحفظ والتشتت أو الشرود وفرط النشاط وصعوبة إتمام نشاط معين والنسيان.

٥. ٤. الأسباب الاجتماعية والاقتصادية

تبرز الأسباب الاجتماعية من خلال بعض العادات والتقاليد التي تنمي الاتجاهات الخاطئة نحو التعلم وبخاصة العلاقات الأسرية وعدم الانسجام بين أفراد العائلة وكثرة الشجار بين الأم والأب، والقسوة التي يمارسها بعض الآباء على أطفالهم، كلها تؤدي إلى

كره الطالب للمدرسة وبالتالي تركها. أما الأسباب الاقتصادية فمنها انخفاض المستوى المعيشي لبعض الأسر وحاجاتها لعمل أبنائها في بعض الأعمال والأماكن لتوفير المال ولتغطية نفقاتها بسبب ارتفاع تكاليف العيش مما يضطر أولئك الأبناء إلى ترك المدرسة من أجل العمل لتوفير لقمة العيش. ويشتد أثر الأسباب الاجتماعية في الريف، حيث تسبب تسرب الفتيات من المدارس نظراً للاعتقاد السائد بأن البنت مكانها البيت في النهاية فلا فائدة من تعليمها، والسبب هنا عادات وتقاليد وأعراف خاطئة (صلاح، ٢٠١٣).

هذا وقد حصرت دراسة ميدانية لفريق عمل مشروع "معاً نستطيع"، عدداً من الأسباب وراء ارتفاع معدلات التسرب من التعليم، منها أسباب خاصة بالطلاب أنفسهم، حيث إن بعضهم قدرته محدودة، وبعضهم ليس لديه استعداد للتعلم، وهو ما يُعرف بـ "الفروق الفردية"، فضلاً عن اللامبالاة بأعمال المدرسة وأنشطتها، والانشغال بأعمال أخرى خارج المدرسة، والرسوب المتكرر، وكثرة المغريات في هذا العصر التي تشد الطالب وتجذبه إليها أكثر من الدراسة والتعلم.

وأوضحت الدراسة أن هناك أسباباً أخرى مرتبطة بالعملية التعليمية، كالمناهج الدراسية، حيث إن طول المنهج وكثرة المواد المقررة وصعوبتها وعدم ارتباطها ببيئة الطلاب أو تلبية احتياجاتهم ومراعاة ميولهم الشخصية والفروق الفردية بينهم، تؤدي إلى النفور من العملية التعليمية.

كما خلصت الدراسة إلى أن طرق التدريس أيضاً من شأنها أن تمثل عامل طرد، فمثلاً عدم استعمال الوسائل التعليمية الجاذبة واقتصار بعض المعلمين على طريقة تدريس واحدة تفتقر إلى عنصر التشويق واعتماد بعض المعلمين على طرق تدريس مملة لا تجذب ولا ترغّب الطلاب في الدراسة، كلها من الأمور التي تزيد من نسب التسرب، إلى جانب عدم التزام بعض المعلمين بالخطة الدراسية، الأمر الذي قد يدفع أعداداً غير قليلة من الطلاب لهجر مدارسهم وعدم الاهتمام بالدراسة.

وعن الأسرة، أوضحت الدراسة أن العامل الاقتصادي قد يدفع بعض أولياء الأمور إلى سحب أبنائهم من صفوف الدراسة، للاستفادة منهم في سوق العمل والحصول على عائد مادي من ورائهم، بجانب انشغال الأسرة وعدم متابعة دراسة أبنائهم لمعرفة أدائهم الدراسي، وكذلك الظروف والمشاكل العائلية كالطلاق أو الخلافات الدائمة بين الزوجين.

وأشارت الدراسة إلى أن خفض معدلات التسرب يساعد على تجفيف منابع الأمية، التي وصلت حتى أغسطس ٢٠١٢ إلى ٢٨% في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٣٥ سنة، وإلى ٤٠% في الشريحة من ١٥ سنة فأكثر، بإجمالي ٣٤ مليون نسمة.

وأوصى مشروع "معاً نستطيع"، في نهاية الدراسة، لمواجهة ظاهرة التسرب من التعليم، بأن تُجرى دراسات من حين لآخر لتوفير قاعدة معلومات إحصائية عن نسب وأسباب التسرب، وأخرى لتقييم المواد المقررة ونظام الاختبارات لتحديد مدى مناسبتها لقدرات ومستوى الطلاب، مع إيجاد آلية للتعرف على أولئك المعرضين لخطر التسرب، وبذل كل جهد لمساعدتهم على الاستمرار في الدراسة وإتمام تعليمهم، إلى جانب تشجيع الطلاب المتسربين للعودة إلى المدرسة، وإيجاد حوافز للذين يعودون ويتمون دراستهم، والسعي لتطبيق نظام يجعل التعليم إلزامياً حتى المرحلة الثانوية، كما يتوجب على المعلم والمرشد الطلابي وولي الأمر تنبيه الطلاب بالعقوبات المترتبة على انقطاعهم عن المدرسة، ومنها قلة الفرص الوظيفية، واقتصار الوظائف المتاحة على الأعمال الدنيا والمهن الشاقة ذات المردود المالي المنخفض، والمتابعة الدقيقة من قِبل المرشد الطلابي والاتصال بولي الأمر للتشاور وتبادل الآراء حول مستوى الطالب والمصاعب التعليمية التي تواجهه للمساعدة في حلها، ومساعدة الطلاب الذين يعانون ضعف التحصيل الدراسي، وإيجاد فصول تقوية مسائية لتشجيعهم ورفع معنوياتهم (الوطن، ٢٠١٤).

هذا وتتفاوت حدة أسباب التسرب من بيئة إلى أخرى، من حيث درجة تأثيرها على الطالب المتسرب، فمنها أسباب رئيسية لها تأثير قوي ومباشر وتلعب دوراً حاسماً في عملية التسرب، وبعضها الآخر يكون تأثيره ثانوياً ومؤثراً بعض الشيء، وأسباب أخرى ليس لها تأثير يذكر. من جهة أخرى تلعب الأسر أو أولياء أمور الطلاب المتسربين– في بعض الأحيان– دوراً رئيسياً ومباشراً، في دفع أبنائهم إلى التسرب من مدارسهم، عن طريق إجبارهم على التسرب والخروج إلى سوق العمل أو على الزواج المبكر أو بسبب المشاكل الأسرية. وفي أحيان أخرى يكون لهم تأثير غير مباشر من خلال عدم الاهتمام واللامبالاة أو القلق الزائد على أبنائهم وغير ذلك.

ويمكن القول إنه من المستحيل لأي نظام تربوي أن يتخلص نهائياً من ظاهرة التسرب في مدارسه، مهما كانت فعاليته أو تطوّره. ولكن الجهود المخلصة بتضافر جميع فعاليات

المجتمع الحكومي والمجتمع المدني والأسرة، يمكن أن تحد منها. والمتعمق في هذه الظاهرة في الواقع التربوي يلاحظ أنها منتشرة خاصة بالمراحل التعليمية الأولى، وخاصة بالمدارس الحكومية، وفي مختلف المناطق التعليمية، وبين أوساط التلاميذ من ذكور وإناث (قنديل، ٢٠٠٧).

٦. العوامل الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي من أهم العناصر المؤثرة في تحقيق تقدم الشعوب والدول، وهذا التقدم لا يكون إلا من خلال عملية تعليمية سليمة ونظام تعليمي متكامل من جميع الأطراف والجهات. ونتيجة لأهمية العملية التعليمية ليس على مستوى الفرد فحسب ولكن على المستوى القومي ككل، أصبحت قضية التعليم والمحافظة على أكبر قدر ممكن من الطلاب في النظام التعليمي قضية أمن قومي بل وبوابة مواكبة القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال تخريج أفراد يتميزون بالابتكار والإبداع والتميز.

ولكن بالرغم من هذه الأهمية العظمى للتعليم، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه العملية التعليمية ومنها عدم قدرة النظام التعليمي على تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال الذين هم في سن التعليم، بالإضافة إلى وجود فاقد في العملية التعليمية يتمثل في نسب الرسوب المدرسي وكذلك التسرب من التعليم وخاصة من التعليم الأساسي.

وللتعليم أثره الواضح والفعال على جميع النواحي الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية ليس للفرد فقط بل وللمجتمع ككل، فمن حيث النواحي الديموجرافية نجد أثر التعليم الواضح على خصوبة السيدات، حيث يصل معدل الإنجاب الكلي للسيدات في العمر ١٥-٤٩ سنة "طبقاً لبيانات المسح السكاني الصحي- مصر ٢٠٠٠" واللاتي لم يتممن المرحلة الابتدائية حوالي ٣,٨ مولود، في حين ينخفض هذا المعدل ليصل إلى ٣,٢ مولود للسيدة التي أتمت تعليمها الثانوي.

وكذلك يظهر أثر الحالة التعليمية على متوسط عدد المواليد أحياء للسيدات في العمر ٤٠-٤٩ سنة حيث يصل إلى ٥,١٤ مولود للسيدات اللاتي لم يتممن المرحلة الابتدائية، في حين يصل هذا المتوسط إلى ٣ مواليد فقط للسيدات اللاتي أتممن تعليمهن الثانوي أو

التعليم العالي. كما يظهر اثر الحالة التعليمية للسيدات على معدل وفيات الأطفال الرضع حيث يصل هذا المعدل إلى ٦١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي للسيدات اللاتي لم يتممن تعليمهن الابتدائي، مقابل ٣٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود للسيدات اللاتي أتممن تعليمهن الثانوي أو الجامعي.

نتيجة لكل ذلك يظهر مدى أهمية دراسة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي، وتحديد الأسباب والعوامل الرئيسية التي تقف وراءها وذلك لما للتعليم من تأثير هام وفعال في حياة الأفراد والشعوب، فالفرد المتسرب من التعليم لا يكتسب المهارات والخبرات التي تؤهله لمواجهة تحديات العصر بما فيه من تقدم علمي وتكنولوجي هائل على مستوى الأفراد والمجتمعات. فالتعليم قد يضع المجتمع ضمن صفوف المجتمعات المتقدمة والمتحضرة أو قد يضعه ضمن المجتمعات النامية والمتخلفة.

٧. التسرب بالأرقام

تعترف وزارة التربية والتعليم في مصر منذ زمن طويل بوجود ظاهرة تسرب الطلاب من التعليم وتدعو للوقوف في وجهها، حيث تعتبرها أحد الوجوه السافرة للهدر التربوي، وباباً خلفياً لمشكلة محو الأمية، حيث بلغت نسبة التسرب عند البنين ٢,٩%، وعند البنات ٦,٥%، وذلك في المرحلة الابتدائية عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

وتؤكد الوزارة أن نسبة التسرب في التعليم الابتدائي قد انخفضت بين البنين والبنات عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، حيث وصلت إلى ٠,٤١% في مدارس البنات، و ٠,٥٦% في مدارس البنين. أما في التعليم الإعدادي فقد انخفضت نسبة التسرب من ٩,٩١% لدى البنات عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ إلى ٢,٧٩% عام ٢٠٠٥، ومن ١١,٤٥% إلى ٣,٠٤% لدى البنين في الأعوام نفسها.

وفي عام ٢٠١٣ أعلنت صفحة "يونيسيف مصر" على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" أن عدد الأطفال المتسربين من مرحلة التعليم الأساسي في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢ أكثر من ٢٦ ألف طفل، من بينهم ٧٦% من الفتيات، وأن هناك حوالي ٥٩٠ ألف فتاة لم تلتحق بمرحلة التعليم الأساسي من بين الفتيات التي تتراوح أعمارهم من ٦ إلى ١٧ عاماً (البيلي، ٢٠١٣).

وقد أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٣ تقريراً بعنوان "التعليم في مصر.. إحصاءات ومؤشرات"، تضمن حصر كل إحصاءات التعليم طبقاً للتصنيف الدولي ISCED والذي تم تقنينه من قِبل معهد اليونسكو للإحصاء كنظام يساعد على إعداد الجداول الإحصائية للتعليم لإعداد مؤشرات لتحليل السياسات التعليمية وتيسير المقارنات الدولية. وقد حقق الإصدار توحيد البيانات الإحصائية بين جميع شركاء العمل الإحصائي "التربية والتعليم- التعليم العالي- الأزهر" للتعليم ما قبل الجامعي: ٥٩,٥% معدل القيد الإجمالي بمرحلة التعليم الثانوي، كما بلغ معدل القيد الإجمالي بمرحلة ما قبل الإبتدائي "رياض الأطفال" ٢٢,١% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل ٢٣,٢% للعام السابق، وبمرحلة التعليم الإبتدائي ٩٥,٦% مقابل ٩٦% للعام السابق، وبالمرحلة الإعدادية ٨١,١% مقابل ٨٠,٦% للعام السابق، وبمرحلة التعليم الثانوي ٥,٥% مقابل ٥٧,٩% للعام السابق.

ويوضح البيان أن معدل الانتقال من مرحلة التعليم الإبتدائي إلى التعليم الإعدادي بلغ ٧٧,٨% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل ٨٢% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حيث بلغ معدل الانتقال من مرحلة التعليم الإعدادي إلى الثانوي ٨٨,٤% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل ٨٧,٩% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بينما بلغت نسبة التسرب للمرحلة الابتدائية ٠,٤% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل ٠,٢% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠. وبلغت نسبة التسرب للمرحلة الإعدادية ٥,١% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل ٥,٤% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ (البيلي، ٢٠١٣).

وفي دراسة حول حالات التسرب من التعليم في محافظات مصر في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، بلغ عدد المتسربين من التعليم في العام الدراسي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ من حلقة التعليم الابتدائي ١١٦٩٧ تلميذاً بنسبة ٠,٢% من إجمالي المقيدين بالمرحلة، وبلغ عدد المتسربين في نفس الفترة للمرحلة الإعدادية ١٣٦٩٨٨ تلميذاً بنسبة ٥,٤%. فيما بلغ عدد المتسربين من التعليم للعام الدراسي ٢٠١٠/ ٢٠١١ من التعليم الابتدائي ٢٨٨٤١ تلميذاً بنسبة ٠,٣٩% من إجمالي المقيدين بالمرحلة، وبلغ عدد المتسربين من التعليم

الإعدادي لنفس الفترة ١٣٠٥٦٤ تلميذاً بنسبة ٥,١١%. ووصلت نسبة المتسربين من التعليم في العام الدراسي ٢٠١١/ ٢٠١٢، للمرحلتين الابتدائية والإعدادية ٦,٣٤% من إجمالي المقيدين بالمرحلة، حيث كان عدد المنقطعين في المرحلة الابتدائية ٢٦٠٩٣ تلميذاً بنسبة ٠,٣٤%، ومن المرحلة الإعدادية ١٦١١٩٥ تلميذاً بنسبة ٦,٠%. وفي العام الدراسي ٢٠١٢/ ٢٠١٣ بلغ عدد المتسربين من التعليم للمرحلة الابتدائية ٧٣٢٨٩ تلميذاً بنسبة ٠,٧٩% من إجمالي المقيدين بالمرحلة، فيما بلغ عدد المتسربين من المرحلة الإعدادية ١٨٧٦٤١ تلميذاً بنسبة ٤,٩١%.

فيما تفاوتت نسب التسرب من التعليم من محافظة لأخرى، ففي الفترة الدراسية ما بين عامي ٢٠١١/ ٢٠١٢ و ٢٠١٢/ ٢٠١٣ كانت أعلى نسب التسرب في المرحلة الابتدائية من نصيب محافظة أسيوط حيث بلغت نسبة المتسربين من الدراسة ١,٣٨% من إجمالي المقيدين، وجاءت الغربية في المركز الثاني حيث بلغت نسبة المتسربين ١,٣٧%، ثم محافظة البحيرة التي احتلت المركز الثالث، والتي بلغت نسبة التسرب بها ١,٣٢%، تلتها محافظة بني سويف بنسبة ١,١٣%، وجاءت الإسكندرية في المرحلة الخامسة، حيث بلغت نسبة المتسربين بها ١,٠٧%. ومن حلقة التعليم الإعدادي لنفس الفترة الدراسية، كانت أعلى نسب التسرب من نصيب محافظة أسيوط والتي بلغت نسبة التسرب بها ٨,٣٧% من إجمالي المقيدين، ثم محافظة مطروح التي وصلت بها نسبة التسرب ٨,٢٢%، ثم محافظة بني سويف بنسبة ٧,٨٥%، ثم الأقصر بنسبة ٧,٣٧%، وجاءت البحيرة بنسبة ٧,٠٤% من إجمالي المقيدين (الوطن، ٢٠١٤).

هذا وقد أوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في بيان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل أنه في العام الدراسي ٢٠١٣/ ٢٠١٤ بلغت نسبة القيد في رياض الأطفال ٢٦,٤% للذكور والإناث، كما بلغت ٩٠,٦% في مرحلة التعليم الإبتدائي و٨٠,٩% في مرحلة التعليم الإعدادي. كما بلغت نسبة التسرب من التعليم عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ في المرحلة الابتدائية ٠,٧٩% "٠,٩٥% للذكور و ٠,٦١% للإناث"، وبلغت في المرحلة الإعدادية ٤,٩١% "٤،٩٢% للذكور و ٤,٩٠% للإناث" (المصري اليوم، ٢٠١٤أ).

وفي نوفمبر ٢٠١٤ صرح وزير التربية والتعليم، أن القيد منخفض برياض الأطفال وأن ١١% من الأطفال خارج التعليم "متسرب أو منقطع" (المصري اليوم، ٢٠١٤ب).

٨. نماذج من محافظات الجمهورية

٨. ١. الإسكندرية نموذجاً

تشير تقارير بعض الجمعيات الأهلية بمحافظة الإسكندرية إلى أن نسب التسرب من التعليم بالإدارات التعليمية في العام الدراسي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ قد بلغت ٩,١% في إدارة المنتزة، أما في إدارة وسط فبلغت ٤,٣% وفي إدارة شرق ٩,٢%، أما في إدارة غرب فبلغت النسبة ١٢,٣%، وفي إدارة الجمرك ١٣,٢%، وفي إدارة برج العرب ٢٥% بالنسبة للبنين و٥% بالنسبة للبنات.

٨. ٢. نموذج من القاهرة

أوضحت دراسة قام بها مركز تعليم الكبار بإحدى المناطق العشوائية بمنطقة المطرية بالقاهرة "عزبة شوقي- عزبة عاطف" والتي تتضمن نحو ٥٥ ألف نسمة أنه لا يوجد بها أي مدرسة ابتدائية، مما يضطر سكان هذه المنطقة إلى إرسال أبنائهم إلى مدارس خارجها، ونظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدنية لسكان تلك المنطقة، يضطر الأبناء إلى التسرب من التعليم ويتجهون إلى ممارسة أعمال هامشية في المجتمع، كما لوحظ ظاهرة جديدة وهي الأبناء الأميين لآباء متعلمين، وأن معظم المتسربين من التعليم يعانون من نقص الرعاية وعدم المشاركة في الأنشطة المدرسية.

كما توضح نتائج بعض الدراسات أن الأسباب المؤدية لغياب التلاميذ من المدرسة ترجع إلى دمج الحصص المخصصة للأنشطة في يوم واحد أو في نهاية اليوم الدراسي بالإضافة إلى عدم احتسابها ضمن المجموع الكلي لدرجات التلميذ، وكذلك قلة الاهتمام بالأنشطة اللاصفية كالجماعات العلمية والأنشطة الترويحية وبرامج الرعاية النفسية والاجتماعية للتلاميذ التي تحفزهم على الذهاب والمواظبة على حضور جميع الدروس، لذا فإن نقصها من شأنه دفع التلميذ إلى الغياب، فالطفل المتسرب من التعليم لا يستطيع المشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع الذي يعيش فيه لأنه لا يستغل إمكانياته، كما لا تكون لديه القدرة على إدراك قيمة وأهمية الوقت وتوظيف أوقات الفراغ بطريقة بناءة، هذا إلى جانب ضعف روح الولاء والانتماء والقدرة على الإبداع والابتكار (البيلي، ٢٠١٣).

٩. التسرب في بعض الدول العربية

٩. ١. الأردن

على الرغم من أن الأردن يحتل المرتبة الأولى عربياً من بين ١٥ دولة عربية مشاركة في التقرير السنوي العالمي لقياس تقدم الدول تجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع، وأنها تحتل المرتبة الخامسة والأربعين عالمياً بين ١٢١ دولة، وحققت معدلاً مرتفعاً "٩٥%" في التحاق الطلبة بالصفوف الأربع الأولى، إلا أنها تواجه مشكلة صعبة في ظاهرة التسرب من المدارس. وقد أشار عدد من الفعاليات بوضوح إلى وجود هذه الظاهرة، فقد نشر موقع "عمان نت" مقالاً مطولاً عن ظاهرة عمل الأطفال في الأردن، حيث أشار أن هناك ما يزيد عن ٤٨ ألف طفلاً وطفلة يتواجدون في سوق العمل، وإذا استمرت الظروف التي تدفع نحو عمالة الأطفال فمن المتوقع أن يزداد العدد إلى ٥٣ ألف طفل. وتعمل الإناث من المتسربين في مشاغل الخياطة والأعمال المنزلية.

ومن أسباب ظاهرة تسرب الأطفال من المدارس إلى سوق العمل انتهاج بعض المعلمين والمعلمات أساليب غير تربوية في التعامل مع الأطفال، كالضرب والعقاب المهين أمام زملائهم، رغم المنع الرسمي لهذا من وزارة التربية والتعليم، كما تتحمل الظروف السيئة للأسرة، فقد بلغت نسبة الأسر المتدنية الدخل في الأردن ٢٠% وتحتل جانباً من هذه الأسباب، فأكثر المدارس التي تسجل نسباً عالية في التسرب تقع في الأماكن الفقيرة، وهي أماكن لا تتوفر فيها الشروط الدنيا لمتابعة التلميذ. ومن أسباب هذه الظاهرة أيضاً الفقر المدقع لبعض الأسر، والرسوب المتكرر، وعدم متابعة الأسر لأبنائها في المدارس، والتفكك الأسري، وشعور بعض الطلاب بعدم جدوى البقاء في المدرسة.

ويشير تقرير حقوق الإنسان الأردني إلى أن نسبة ٢٠% من الطلبة من ذوي الأسر المتدنية الدخل قد تسربت من المدارس عند بلوغهم الصف العاشر، ويبقى أقل من نصفهم على مقاعد الدراسة، أو يكملون تعليمهم الثانوي عند بلوغهم سن الثامنة عشرة. ويشير تقرير آخر إلى أن نسبة التسرب لدى الطالبات في المرحلة الثانوية عموماً تصل إلى ٨% في الصف العاشر، و ٣٤,٢% في الصف الثاني عشر، ويبلغ متوسط نسبة التسرب في هذه المرحلة لدى الطالبات ١٩,٢%، إلا أن النسبة العامة للتسرب في المدارس الأردنية بلغت ٤ في الألف.

وقد أُنشئت في الأردن مؤسسات أهلية تعمل إلى جانب المؤسسات الحكومية على الحد من هذه الظاهرة، منها "مؤسسة نهر الأردن"، التي أنشئت عام ١٩٩٧، وقامت بإنجاز "الحملة الوطنية لتوعية أجيالنا". على أن الطريقة المتبعة في علاج ظاهرة تسرب الطلاب تتم من خلال المدرسة ومديرية التربية والتعليم، وذلك بمخاطبة الحاكم الإداري لإلزام الطالب المتسرب بالعودة إلى المدرسة.

٩. ٢. فلسطين

بينت دراسة قيمة أجرتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" أربعة مجموعات من الأسباب للتسرب:

١. **أسباب تعود للطالب المتسرب:** كتدني التحصيل الدراسي، وصعوبات التعلم، وعدم الاهتمام بالدراسة وانخفاض قيمة التعليم، والزواج المبكر والخطوبة، والخروج إلى سوق العمل.
٢. **أسباب تعود للأسرة:** كسوء الوضع الاقتصادي للأسرة، والعناية بأفراد الأسرة والمساعدة في أعمال المنزل، وإجبار الأسرة للطالب أو الطالبة على ترك الدراسة، وعدم وجود شخص يساعد الطالب والطالبة على الدراسة داخل الأسرة، وعدم اهتمام الأسرة بالتعليم.
٣. **أسباب تعود للمدرسة:** كالنفور من المدرسة، وممارسة العقاب المعنوي والبدني من قِبل المعلمين بحق الطلبة، والتمييز بين الطلبة. وقد يكون هذا التمييز على أساس المستوى التحصيلي، أو العشائري، أو الاقتصادي، أو الجنس، أو الأنشطة المدرسية. ومن ذلك عدم وجود مدرسة مهنية قريبة من السكن، فالطلبة الذين لديهم صعوبات في التعلم قد يلجئون إلى المدارس المهنية في حال قربها من مساكنهم، لكن بعد هذا النوع من المدارس يُجبر مثل هؤلاء الطلبة على الالتحاق بالمدارس الأكاديمية، ويصبحون فيما بعد عرضة للتسرب. ومن هذه أيضاً، عدم وجود شخص أو مرشد في المدرسة يساعد الطالب على مواجهة المشاكل.
٤. **القناعات الأسرية بدور المدرسة في بالتسرب:** كأن تعتقد الأسرة بأن هناك تمييز في المدرسة بين الطلبة حسب وضع أسرهم المادي، أو أن طلبات المدرسة من الأسرة

مرهقة مادياً، وأنها غير قادرة على الإيفاء بها. وعدم قيام الأسرة بزيارات دورية للمدرسة للاطلاع على أوضاع أبنائها الدراسية وغير الدراسية.

٩. ٣. سوريا

أشارت جريدة "الثورة السورية في دراسة لها عام ٢٠٠٥ إلى أن ظاهرة التسرب في مدارس محافظة درعا، بدأت بمدارس التعليم الأساسي، حيث يغادر الطالب المدرسة إلى غير رجعة قبل إتمام مرحلة التعليم ما قبل الثانوي. وعللت الدراسة ذلك بعدة أسباب، منها: عدم وجود رادع قانوني لأولياء الطلاب المتسربين، وافتقاد بعض المناطق في المحافظة إلى عدم وجود صفوف معينة، حيث يتعين على الطالب أن يذهب إلى منطقة أخرى، وفي ذلك من العناء ما يشجع الطالب على الانقطاع عن الدراسة، ومنها كذلك الوضع الاقتصادي المتردي لبعض الأسر، وهو ما يبرر حاجتها إلى الاستعانة بأبنائها لكسب قوتها، ورابع الأسباب تفكك الأسرة وغياب رقابة الأهل وعدم متابعتهم لأبنائهم وإهمالهم لهم.

وقد حاول المسئولون في الميدان التربوي التقليل من خطر هذه الظاهرة بعقد عديد من الندوات في مدن وقرى المحافظة، واستدعاء أولياء أمور المتسربين ومحاولة إقناعهم بإعادة أبنائهم إلى المدارس، وتطبيق العقوبات الواردة في قانون رقم ٣٥ لعام ١٩٨١، وقرارات أخرى بحق ولي الأمر الذي يمتنع عن إرسال ابنه إلى المدرسة، ومن مظاهر تطبيق هذا القانون رفع الدعاوى على أولياء الأمور الممتنعين لدى محاكم الجزاء في المحافظة، حيث بلغ عددها ٢٩٥ دعوى. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تراجع عدد الطلاب المتسربين من ٢١٠٩ طالباً عام ١٩٨٢ إلى ٦٠٠ طالب عام ٢٠٠٥.

٩. ٤. اليمن

أجرى مركز دالي للتطوير في صنعاء دراسة ميدانية في مدارس محافظة صنعاء، حول ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم الأساسي، تبين من خلالها أن ٥٨٠٣ طالبة ينقطعن سنوياً عن الدراسة، كما أشارت إلى أن أهم أسباب التسرب تكمن في تكاليف ورسوم التعليم الباهظة، وأسعار المستلزمات المدرسية، والفقر وما يرتبط به من أمراض،

والخلافات الأسرية، والأمية، والزواج المبكر، وحرمان الكثيرين في اليمن من حقهم الدستوري في التعليم المجاني، والرسوب المتكرر.

وأشارت الدراسة إلى أن القضاء على هذه الظاهرة يمكن أن يحدث إذا تم إلغاء الرسوم والتكاليف الباهظة، ووضع تسعيرة موحدة لأسعار المستلزمات المدرسية، واهتمام الاخصائيات الاجتماعية بحل مشاكل الطالبات، وتنفيذ برامج توعية في المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتطوير الإدارة المدرسية، والتعاون بين المؤسسات الإعلامية والتربوية.

٩. ٥. السعودية

يتبنى عدد من المؤسسات المتخصصة في مجالات البرمجة وضع حلول لتطوير قدرة وزارة التربية على وضع حلول للقضاء على ظاهرة التسرب من المدارس. وأرجعت الدراسات المتعددة أسباب التسرب إلى عدة محاور، الأول: أسباب صحية، والثاني أسباب نفسية، والثالث: وجود اتجاهات سلبية لدى الطالب نحو التدريس، والرابع: ضعف التعليم الأكاديمي للطالب والمعلم على حدٍ سواء.

ونبهت تلك الدراسات إلى أن هذه الظاهرة تتمثل في أمر خطير هو تحول المتسربين إلى فئة قد لا تجد لنفسها موقعاً صحيحاً في المجتمع، كما أن المجتمع يعاني من هذه الفئة في المجالات الأمنية والصحية والإنتاجية، مما يجعلها عالة على المجتمع، كما أن المتسرب يتحول إلى مواطن أمي، مما يجعله غير قادر على كسب معيشته في مستوى مقبول.

كما طرحت الدراسات عدداً من الحلول لتحجيم هذه الظاهرة، منها: إصدار تشريعات تحد من استخدام الأطفال تحت سن الرشد، وإصدار تشريعات تلزم أولياء الأمور بإرسال أبنائهم إلى المدارس عندما يصلون إلى سن التعليم. واستخدام طرق التدريس العلاجي، وتقديم إرشاد أسري للمجتمع حول الشدة والقسوة واللين في معاملة الأبناء، وتقديم الإرشاد حلولاً لمشاكل الخلاف الأسري، وفي الجانب المدرسي يقدم حلولاً لمعالجة عدم جاذبية المقررات وسوء معاملة المعلمين للطلاب.

٩. ٦. إريتريا

نشرت صحيفة "إريتريا الحديثة" في ٣ أكتوبر ٢٠٠٦ تقريراً حكومياً، يشير إلى أن معدل تسرب الطلاب في إقليم القاش بركة، بلغ ٣٠% خلال العام الدراسي ٢٠٠٥، من العدد الكلي البالغ ١٠٥ آلاف طالب وطالبة، وجعل من أسباب ذلك: صعوبة الحياة المعيشية، وبعد المدارس عن مقر سكنى الطلاب، وقلة الوعي بأهمية التعليم.

٩. ٧. الإمارات العربية المتحدة

٩. ٧. ١. دراسات هامة لظاهرة التسرب

هناك ثلاث دراسات هامة تناولت ظاهرة التسرب في مدارس الدولة، فيما يلي استعراضاً مركزاً لها:

٩. ٧. ١. ١. دراسة مركز الخليج للدراسات حول ظاهرة التسرب

أجريت هذه الدراسة في دبي، بعنوان: "الأنشطة الطلابية مساق غائب في الميدان التربوي.. ضرورة تعليمية يفتقدها التلاميذ.. المدارس بيئة طاردة للطلاب في ظل غياب الأنشطة"، ونشرتها صحيفة الخليج الصادرة في دبي في أربع حلقات. وقد وُجدت النتائج التالية:

. يشكل غياب الأنشطة المدرسية أهم أسباب تسرب الطلاب في مدارس الدولة، حيث يربط التربويون بين انتشار بعض الظواهر السلبية في المدارس وغياب الأنشطة أو تجميدها. كما أرجع معظم العاملين في الحقل التربوي وكذلك الطلاب ازدياد العنف وانتشار ظاهرة التسرب من التعليم، إلى أن المدرسة تحوّلت إلى بيئة طاردة للطلاب بعدما غابت عنها الأنشطة الطلابية التي كانت تتضمن مجالات عدة تتنوع بين الثقافة والفنون الرياضية، الأمر الذي يستوجب إعادة الأنشطة إلى المدارس مرة أخرى، إذا ما أريد وضع اللبنة الأولى في صرح بناء شخصية الطالب.

. هناك أهمية للاهتمام بالموسيقى والألعاب وتعليمها للأطفال، كونها تسهم في تنمية شخصيتهم وتعزز الجوانب الاجتماعية لديهم، ولها قدرة على التأثير في أدق انفعالات

الإنسان والتعبير عن أحاسيسه وعواطفه. ومن الناحية العقلية، فإن دور النشاط المدرسي لاسيما الموسيقى والتربية الفنية والبدنية، تنمي طبقاً للدراسة الإدراك الحسي، والقدرة على الملاحظة، والتنظيم المنطقي، وتنمية الذاكرة السمعية، والقدرة على الابتكار، ومساهمتها في تسهيل التعلم، وتلقي المواد الدراسية، بعكس ما يعتقده البعض. وغياب الأنشطة وتقليص دورها له أثاره السلبية في النواحي الاجتماعية. وتشير الدراسة إلى أن غياب الأنشطة يؤدي إلى زعزعة الثقة بالنفس، والخجل من التعبير عن المشاعر، وأن تنمية العلاقات بالأصدقاء والأقران من أهم المؤثرات الاجتماعية التي يمكن أن تربط الطالب بالمدرسة. وقد وجد أن هناك فرق شاسع بين الطلاب الذين يمارسون الأنشطة وغيرهم ممن لا يهتمون بها، ولوحظ هذا بوضوح في المراحل الدراسية من الصف السادس إلى الثاني عشر حيث تغيب مادة التربية الموسيقية عن الطلاب.

وفي الحلقة الثانية للدراسة، وتحت عنوان: "الأنشطة الطلابية مساق غائب في الميدان التربوي.. التسرب من التعليم نتيجة مأساوية متوقعة"، فقد أكدت الدراسات أن المدارس الأكثر جذباً للطلاب، تلك التي تتوافر فيها الأنشطة الطلابية، ومن دون هذه الأنشطة تتحول المدرسة إلى بيئة طاردة، يشعر الطلاب بسعادة في الفرار منها، لذا أوضح الخبراء أن العلاج الأفضل لظاهرة التسرب في التعليم يكمن في تفعيل الأنشطة، وتنظيمها والاهتمام بها، بوصفها الفعل الذي يحبه الطلاب ويقدمون عليه.

ويشير بعض المعلمين إلى أنهم لا يشكون من عدم وجود الأنشطة المدرسية، وإنما الشكوى من عدم وجود وقت كاف لممارستها، فالوقت المخصص لحصص الرياضة مثلاً "٤٥ دقيقة" لا يتناسب نهائياً مع طبيعة النشاط الرياضي. كما تكمن المشكلة في عدد كبير من أولياء الأمور، حيث يعترض بعضهم على ممارسة أبنائهم للأنشطة، ومطالبتهم بالاستعاضة عن تلك الأنشطة بالمواد الدراسية، في إهمال شديد وواضح لأهمية هذه الأنشطة وتأثيرها في الطلاب.

ويمكن القول من مجمل الدراسة أن اهتمام الطالب بالمدرسة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد أن يتحقق تطوير المناهج، والاهتمام بالأنشطة، كالرياضة والسباحة والنشاطات المسرحية التي تجعل الطالب سعيداً، وتجذبه للدراسة، وتساعده على تنمية جسده وذهنه، وتوسع

مداركه الشخصية، فيهتم بالأنشطة الأخرى، حيث تلغي بعض المدارس الأنشطة الترفيهية، وتهمل احتياجات الدراسة والوسائل التي تحفز الطالب على حب الدراسة.

٩. ٧. ١. ٢. دراسة مقدمة لجائزة حمدان بن راشد آل مكتوم

وهي دراسة بعنوان: "أثر برنامج إرشادي في الحد من ظاهرة هروب طلاب المرحلة الثانوية من المدرسة"، وشملت هذه الدراسة ١٤٤ طالباً، يدرسون في تسع مدارس ثانوية بإمارة أبوظبي، خمس حكومية، وأربع خاصة، تناولت الدراسة العوامل التي تلعب دوراً هاماً في عملية التسرب، ودارت حول أربعة محاور:

١. **عوامل ذاتية:** مثل شخصية الطالب وتركيبته النفسية التي تجعله لا يحتمل العمل المدرسي، والإعاقات الصحية والنفسية التى تلازم الطالب، بحيث تمنعه من مسايرة زملائه، فتجعله موضعاً لسخريتهم، فتصبح المدرسة بالنسبة إليه شيئاً غير سار، وعدم قدرة الطالب على تنظيم وقته وجهله بأفضل طرق الاستذكار، والرغبة في تأكيد استقلاليته وإثبات ذاته، وضعف دافعية التعلم عند الطالب.
٢. **عوامل أسرية:** كاضطراب العلاقات الأسرية، وضعف عوامل الضبط والرقابة، بسبب ثقة الأبوين المفرطة في الأبناء، وسوء المعاملة الأسرية المتأرجحة بين التدليل والقسوة، وعدم قدرة الأسرة على الوفاء بمتطلبات الأبناء واحتياجاتهم المدرسية، وتدخّل الأسرة في رغبات الطالب التخصصية.
٣. **عوامل مدرسية:** مثل عدم سلامة النظام المدرسي، وسيطرة بعض أنواع العقاب بشكل عشوائي على المدرسين، وعدم الإحساس بالحب والتقدير من قِبل عناصر المجتمع المدرسي، وكثرة الأعباء والواجبات التي تعطي للطالب، وعدم تقبل الطالب للتعرف على مشكلاته، وعدم كفاءة المعلم أو معاناته من ظروف تنعكس على أدائه التربوي.
٤. **عوامل أخرى:** مثل رفاق السوء وما يقدمونه من إغراء لبعضهم البعض، وعوامل الجذب الخارجية كالأسواق العامة والمجمعات التجارية، وشواطئ البحر ومقاهي الإنترنت، وقلة تواصل إدارة المدرسة مع الأسرة، بحيث يتغيب الطالب عن الدراسة دون علم أهله.

وقد وضعت الدراسة توصيات للقضاء على الظاهرة، منها: العمل على تأمين منح وحوافز مادية ومعنوية للطالب الذي يثبت التزامه بالمدرسة، وتدريب المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين وتأهيلهم باستمرار، وتنويع أساليب التدريس وتطويرها لتلائم مستوى الطلاب المختلفة، وربط المناهج ببيئة الطالب لتصبح جاذبة له، وتوعية أولياء الأمور بخطورة الخلافات الأسرية، وخلق قنوات اتصال دائمة، والاستفادة من خطب الجمعة في التوعية بخطورة الظاهرة، وتسخير الشخصيات المؤثرة والمحببة في المجمع لعقد ندوات ولقاءات حول هذه الظاهرة، وإشراك المجتمع في عقد دورات ولقاءات لحث الطلاب على العلم والانضباط في مدارسهم، وإعداد دراسات مسحية لمشكلات الفاقد التربوي والمشكلات السلوكية الشائعة، بهدف دراستها ووضع الحلول المناسبة لها.

٩. ٧. ١. ٣. دراسة مقدمة لجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي

وهي دراسة بعنوان: "التسرب الدراسي بين تلاميذ المدارس"، وقد تم طبعها في كتاب عام ٢٠٠٢ ضمن الأبحاث الأخرى المقدمة للجائزة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على إحصائيات وزارة التربية والتعليم والمناطق التعليمية المختلفة في الدولة، والخاصة بأعداد التلاميذ المسجلين في كل سنة، واعتمدت على الفارق بين أعداد المسجلين بين سنة وأخرى. وقد شخصت الدراسة أسباب بروز هذه الظاهرة، والنتائج والتوصيات التي خرجت بها، وتم تقسيم عوامل التسرب إلى قسمين:

١. **عوامل ذاتية:** وهي عوامل تخص المتسرب نفسه، وأهمها عدم الاستعداد الطبيعي للتعلم، وعدم توفر الدافع للتعلم.
٢. **عوامل خارجية:** وهي عوامل تحددها البيئة التي يعيش فيها المتعلم، لا يمكنه تجاهلها وإغفال دورها، وأهمها:

. **عوامل البيئة الاجتماعية،** ومنها: ظهور القيم المادية، وضعف الرقابة الأسرية بسبب انشغال الأسرة، والهوة الثقافية التي تسببها السرعة المذهلة في التغير التقني، والاعتماد على المربيات، والتناقض بين التربية في المنزل والتربية في المدرسة، واكتساب جوانب عدم الثقة، والثنائية اللغوية.

. **عوامل البيئة الاقتصادية:** ومنها: حاجة الأسرة المادية إلى جهود أبنائها، ومشكلات النفقات المدرسية.

. **عوامل البيئة التشريعية:** مثل حرص الدولة على أن يكون التعليم في المرحلة الأولى إلزامياً، ورفعه إلى مستويات أعلى كمعيار من معايير التقدم، وسن القوانين التي تلزم الطالب بدراسة هذه المرحلة تحت طائلة العقوبة لولي أمره في حال عدم الوفاء بما تطلبه هذه التشريعات، ومن هنا يؤدي عدم التعاون بين المدرسة والأجهزة التنفيذية في الدولة إلى تسرب الطلاب.

. **عوامل البيئية المدرسية:** ومنها العوامل الخاصة بالمعلم، كعدم تأهيله في عمله أو إعداده للقيام بوظيفته، مما يجعله يفتقر إلى الفعالية المطلوبة لممارسة المهنة، والعوامل الخاصة بالمبنى المدرسي، مثل كثافة الفصول، التي تجعل المدرس في حالة من الإنهاك البدني والانفعالي نتيجة التعرض المستمر لدرجات عالية من ضغوط العمل، مما يؤثر على نوعية عمله، ومما يفقد الطالب المدرس القدوة. ومنها عوامل تتصل بالمناهج والأهداف المرجوة من تدريسه، ومحتواه، وطريقة التقييم المتبعة في المدرسة.

وتستنتج الدراسة عدداً من أساليب القضاء على ظاهرة التسرب، وتقسمها إلى نوعين:

١. **الأساليب الوقائية:** كالاهتمام بتربية ما قبل المدرسة، ورفع المستوى الاقتصادي للأسر محدودة الدخل، والالتزام بالتشريعات الخاصة بالتعليم في الدولة، والتعاون بين البيت والمدرسة، واستثمار إمكانية الإعلام، ووضع مناهج تركز على اكتساب المهارات واتقانها، وتقليل حجم الكتب التي تمثل هذه المناهج، وإطالة مدة العام الدراسي، وتوفير أدلة التدريس للمعلمين، وتوفير الأنشطة المتنوعة التي تتيح للطفل مزيداً من التلقائية، وانفتاح المنهاج على البيئة، وتفاعله مع مطالب نمو الطفل، والتوسع في استخدام أساليب تعليمية متطورة، وتوفير الإمكانات اللازمة للميدان التربوي.

٢. **الأساليب العلاجية:** وهي أساليب تركز على التعامل مع مشكلة تسرب الطلاب كمشكلة قائمة، ومن هذه الأساليب التربية المستمرة التي تواكب العناية بالطالب إلى أن يصبح رجلاً فاعلاً في المجتمع، والتأهيل المهني الذي يربط الطالب بمهنة محببة إلى نفسه.

وهناك نقد لهذه الدراسة، إذ خلطت في استكشافها لعوامل التسرب في البيئة الإماراتية بين ما هو موجود وما هو غير موجود، فعوامل البيئة الاقتصادية المسببة للتسرب غير موجودة في دولة الإمارات، فالأسرة تكاد لا تكون بحاجة إلى دخل أبنائها القصّر، كما وفرت الدولة المدارس ومستلزماتها، مما يجعل المواطن في غنى عن دفع أي رسوم دراسية لابنه أو ابنته.

٩. ٧. ٢. ظاهرة التسرب في الإمارات

اشتقت موجهات السياسة التعليمية في الدولة من عدة مصادر، منها: الدين الإسلامي، دستور الدولة وتشريعاتها، تراث الدولة وتاريخها، الواقع الاجتماعي والسكاني والاقتصادي، سياسة الدولة وعلاقاتها، واقع التعليم، والتحديات والطموحات المستقبلية. وتذهب جميع التشريعات التربوية في الدولة إلى أن هناك التزامات تربوية نحو المواطن، منها: التعليم حق لمواطني الدولة، وتحقيق مبدأ المساواة في الفرص التعليمية للجميع، وتحقيق مبدأ إنتاجية التعليم، وتحقيق مبدأ التكامل في جهود المؤسسات التي تعنى بالتربية والتعليم الرسمية وغير الرسمية.

وقد أثمرت مناقشات المجلس الوطني الاستشاري مع وزارة التربية والتعليم عن وضع "وثيقة تطوير التعليم الأساسي والثانوي"، وتتناول مجالات تحديد الطرق والاستراتيجيات المعاصرة لتطوير وإصلاح العملية التربوية بجميع أبعادها، لكن هذه الوثيقة لم تتعرض لظاهرة التسرب بشكل عميق، ولم تقترح لها حلولاً جذرية أو عملية، واعتمدت معالجات هذه الظاهرة على أوامر وقرارات تصدر عن المسئولين في الوزارة والمناطق التعليمية ومدراء المدارس في شكل غير منظم. هكذا بدأت هذه الظاهرة تطفو على السطح، وبدأت أعداد المتسربين ونسبهم في كل من مدارس الذكور والإناث تظهر بوضوح فداحة هذه الظاهرة وخطورتها.

٩. ٧. ٣. تحليل إحصائيات التسرب

أول ما يلفت النظر في الأسباب التي وضعتها وزارة التربية كعوامل لبروز ظاهرة التسرب أنها جعلت هذه العوامل بعيدة عن مسئوليتها، مع أن جميع الدراسات من خارج

الدولة ومن داخلها تركز على أن البيئة المدرسية الطاردة هي أحد العوامل المهمة في التسرب، وتتمثل هذه البيئة الطاردة في عدم وجود المعلم المؤهل، والمناهج المناسبة، والتقييم الحديث، وتكريس أساليب التدريس القديمة في العملية التعليمية، ومع ذلك فإن إحصائيات وزارة التربية الخاصة بالتسرب تبعاً للأسباب والعوامل التي تم الإشارة إليها، تفصح عن كثير من القضايا المتعلقة بهذه الظاهرة، والنتائج المترتبة على بروزها في المدارس.

ومع أن هذه الإحصائيات تتعرض لظاهرة التسرب لدى الطالب المواطن وغير المواطن بشكل واضح، إلا أنه تم معالجتها في الدراسة من حيث كونها ظاهرة عامة تخص المواطن وغير المواطن من الجنسيات العربية المقيمة على أرض الدولة، لتعرضهما معا لكثير من العوامل التي تؤدي إليها، كما أن الفصل بين الطرفين في هذا الأمر اعتبر فصلاً تعسفياً، يعمل على تجزئة الظاهرة، بعيداً عن المؤشرات العامة تكويناً ونتائجاً.

وفيما يلي تحليل هذه الإحصائيات، لتوضيح هذه القضايا والنتائج المترتبة عليها.

١. توضح البيانات الخاصة بالعمل كعامل من عوامل التسرب أن ظاهرة عمل الطلاب والطالبات قبل إنهاء التحصيل الدراسي والحصول على شهادة الثانوية العامة في الدولة بدأت في التقلص، فقد انخفض عدد الطلاب الذين يتركون مقاعد الدرس ليلتحقوا بالعمل من ١٠٩٧ طالباً في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى ٣٥٥ طالباً عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بنسبة ٦٧,٦٤%، أما الطالبات فقد انخفض عددهن في الفترة نفسها من ١٨ طالبة إلى ١٢، بنسبة ٣٣,٣٣%، وهو أمر له دلالات ليس على الواقع التربوي فحسب، بل على واقع الأسرة والمجتمع ككل، ذلك أن هذا الانخفاض يعكس حالة من الاستقرار لدى الأسرة أو الابن والبنت، وأن هناك وعياً متنامياً لدى الأسرة بأهمية التعليم، وأن الطالب أصبح يجد ما يريده من كلفة نفقاته الخاصة فيما توفره له أسرته، وأنها كذلك بدأت تؤمن بالنواحي الحقوقية لأبنائها كحق التعليم، وهو الحق الذي كفلته المعاهدات والمواثيق الدولية.

لكن عمالة الأطفال الظاهرة في هذه الإحصائيات، تعمل بشكل كبير في زيادة حجم المشكلات الاجتماعية، كالانحراف وانتشار السرقات، وازدياد حالات الاعتداء على الغير،

مما يشير إلى أهمية الحد من تسرب الأطفال من مدارسهم، بسبب الفساد الذي يمكن أن يصل إليه الأطفال، لانتشار الجهل والتخلف بينهم، وهذا يدعونا إلى جعل المدرسة بيئة جاذبة ومكاناً محبباً للطلاب.

٢. تشير البيانات الخاصة بكون الزواج عاملاً من عوامل انتشار ظاهرة التسرب من المدارس إلى أن الزواج لدى الطالبات في سني التحصيل ما قبل الجامعي، قد انخفض في السنوات نفسها من ٤٠٧ طالبة إلى ٣٣٠ طالبة، بنسبة ١٨,٩٢%، وأول ما تفيده هذا النسبة الضئيلة أن الزواج مازال عنصراً فاعلاً في ظاهرة التسرب، على الرغم من تراجع عدد الطالبات المتزوجات، ولكنه يشير إلى نمو مزيد من الوعي لدى الطالبات وأسرهن بأهمية التعليم في رسم مستقبل الفتاة.

وتعد أكثر حالات التسرب بسبب الزواج الحالات التي تقع في المرحلة الثانوية، ففي عام ١٩٩٨/١٩٩٩ بلغ عدد المتسربات بسبب الزواج في المرحلة الثانوية ٣٠١ طالبة، بينما كان العدد في المرحلة الإعدادية ١٠٢ طالبة، وفي الابتدائية أربع حالات، ولذا يتعين الاهتمام بالطالبات في هذه المرحلة، ويمكن أن يترجم هذا الاهتمام إلى مساعدة أسرهن، بعقد اللقاءات مع أفرادها، وشرح مضار الزواج المبكر من الناحية التعليمية لهم.

كما يتبين للمتفحص في عدد الطلاب المتسربين بسبب الزواج أنه غير ذي بال، إذ لا يتجاوز عدد من تسربوا في السنوات الخمس موضوع الإحصائيات ١٠ طلاب، ولعل ذلك راجع إلى النظرة العامة للزواج عند الذكور في المجتمع الإماراتي، فقد أدت مطالب الزواج المرهقة إلى تأجيل الزواج إلى أن يتمكن الشاب من دخول سوق العمل، ليمتلك القدرة على تحمل مثل هذه التكاليف.

٣. ويشكل المرض كسبب من أسباب التسرب دهشة للمحلل، وهو يقارن بين عدد المتسربات والمتسربين، فبينما بلغ عدد الطالبات المتسربات في مجموع السنوات الخمس ١٣٢ طالبة، نجده عند الطلاب لا يتجاوز ٣٢ طالباً، أي بفارق نسبة تصل إلى ٧٣%، وهو أمر يتعين أن يلفت نظر التربويين والقائمين على الميدان التربوي، فالبيئة التي يعيش فيها الطالب هي نفسها البيئة التي تعيش فيها الطالبات، ولعل تكوين المرأة الخلقي هو المسئول عن ذلك، من حيث كون الطالبة تتهيأ فيها الأسباب لتكون أماً في المستقبل، لكن لا تستبعد فرضية إدعاء المرض عند الطالبات أمام أهلهن كسبب للتسرب، مع أن هذه فرضية قد تصح وقد لا تصح.

٤. تمثل رغبة الأهل أو ولي الأمر في ترك الأبناء لمدارسهم وتسربهم منها حالة من ضعف الوعي التربوي والاجتماعي لدى هؤلاء الأهل، إذ إن أعداد الطلبة الذين تسربوا من المدارس لهذا السبب تكاد تشكل صدمة كبيرة لرجال التربية والفعاليات الاجتماعية، حيث إن هذا العدد يحتل المرتبة الثالثة بين أسباب التسرب، فقد بلغ العدد في صفوف الطلاب ٣٢٥٨ متسرباً، وفي صفوف الطالبات ٢٣٠٥ متسربات، بفارق ٢٩% بينهما.

٥. أما كبر السن كسبب من أسباب التسرب، فإن أمره يحتاج إلى نظر، فقد ارتفع عدد الطلاب المتسربين من ٦٨ طالباً في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى ١٨٥ طالبا عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بفارق نسبة بلغت ٦٣%، بينما ارتفع عدد الطالبات من ٢٨ طالبة في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى ٢٦٥ طالبة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٥، بفارق نسبة بلغت ٨٩%، وهو ما يشير إلى أن خطورة هذا العامل ازدادت وتعمقت ونمت بشكل غير طبيعي، ذلك أن السنوات الأولى من عمر الدولة شهدت نسبة أعلى من الأمية، اضطرت الدولة بسببها إلى فتح أبواب التسجيل في المدارس لفئات كبيرة السن عن المعدل المطلوب نسبياً، ولكنها فيما بعد بدأت تضبط عملية قبول الطلاب في المدارس وفقاً لمعايير عمرية أكثر ثباتاً. ولعل التطور المطرد الحاصل في المجال الاجتماعي والاقتصادي في الدولة مسئول عن ذلك، فقد ازدادت فرص العمل أمام الطلاب، وأصبح العامل المادي في الزواج أكثر يسراً بين يدي الطالبات، وقد يكون العمل والزواج معاً قد أثّرا في ارتفاع نسبة المتسربين لدى الطرفين في هذا المجال.

٦. يشكل عامل الغياب المستمر في تسرب الطلاب ظاهرة منفردة بنفسها، يتعين أن توضع لها حلول عملية، ذلك أنه إذا كانت البيئات الأخرى تشكل فيها الحاجة المادية سبباً كبيراً في غياب الطلاب المستمر، وتفسح الفعاليات التجارية والصناعية مكاناً فيها لهؤلاء الطلاب المتسربين، فإن بيئة الإمارات تخلو إلى حد كبير من عوامل جذب الأطفال والقصر إلى العمل، ومن هنا نجد أن المسئولية عن هذا الغياب هي مسئولية مشتركة بين الأسرة والميدان التربوي والأجهزة التنفيذية في الدولة.

وقد تبين أن عدد الطالبات من فئة الغياب المستمر تكاد تكون مستقرة في السنوات الخمس التي تم الاعتماد عليها في دراسة ظاهرة التسرب، إذ بلغ عدد الغائبات غياباً مستمراً ٤٨٨ طالبة في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩، وانخفض العدد في العام الدراسي

٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٤٤٤ طالبة، مبيناً ارتفاعاً ملحوظاً عند الطلاب، إذ ارتفع عدد المتسربين من ١٢٠٥ عام ١٩٩٨/١٩٩٨ إلى ١٧٣٩، بفارق نسبة بلغت ٣١%.

على أن الفارق بين عدد الطلاب المتسربين وعدد الطالبات المتسربات في الفترة نفسها يشير إلى ازدياد الوعي لدى الطالبات بأهمية الجلوس على مقاعد الدراسة، فقد بلغ الفارق في نسبة الطالبات إلى الطلاب ٦٠% عام ١٩٩٨/١٩٩٩، و ٦٥% عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠، و ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، وبلغ ٦٣% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، و ٧٤% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويحدث هذا الفارق في ظل زيادة عدد الطالبات اللواتي يجلسن على مقاعد الدراسة في هذه الفترة عن عدد الطلاب، ولعل في ذلك ما يشير إلى أن عدد النساء المواطنات في سوق العمل الرسمي والخاص يكاد يزيد بالتدريج عن عدد الرجال المواطنين، مما يتعين معالجة الأمر لما فيه من هدر تربوي في موضوع التربية، وهدر وظيفي في موضوع العمل.

٩. ٧. ٤. نتائج تحليل دراسات التسرب

أشارت الدراسات التي تم التعرض لها وتحليل الأسباب التي رصدتها وزارة التربية في إحصاءاتها على مدار خمس سنوات إلى نتائج متشابهة:

١. أن التسرب الذي يعنى به انقطاع الطالب أو الطالبة نهائياً عن المدرسة يأخذ شكلاً واحداً، وهو عدم العودة إلى المدرسة، والاندماج في المجتمع سواء بشكل إيجابي بحصول المتسرب أو المتسربة على عمل أو وظيفة، أو بشكل سلبي، كأن ينحرف المتسرب أو المتسربة بفعل رفاق السوء أو البطالة.

٢. أن أسباب التسرب متشابهة في أغلب أرجاء الوطن العربي، وأن دراسة إماراتية واحدة لم تستطع تصنيف وضبط أسباب التسرب، فقد أجمعت الدراسات التي تم التعرض لها أن هناك أربعة مجموعات من الأسباب، هي: أسباب تعود للطالب نفسه، وأسباب تعود للأسرة، وأخرى تعود للمدرسة، ورابعة تعود للبيئة التي يعيش فيها الطالب، وأنه ما من علاج ناجع لهذه الظاهرة إلا ويتعين أخذ هذه الأسباب جميعاً في الاعتبار، وأن أي خلل في تناولها معاً، قد يفشل العلاج بشكل كامل.

٣. أن جميع أسباب التسرب في الدولة لم يكشف عنها النقاب، في إحصائيات وزارة التربية والتعليم على مدى السنوات التي اضطلعت فيها الوزارة بالمسئولية عن العملية التعليمية، فقد ظلت تهمل دور المدرسة السلبي في حدوث ظاهرة التسرب، مع أن جميع الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة جعلت للمدرسة نصيباً كبيراً في التسبب بها.

٤. لم يتم طرح هذه الظاهرة للدراسة والمناقشة من قِبل الأجهزة الحكومية في الدولة، ووجد الباحث عنتاً وهو يبحث عن الإحصائيات والدراسات التي تناولتها، فليس هناك من قاعدة معلوماتية مستقلة تخص الظاهرة، وأن من يتصدى لدراسة هذه الظاهرة يتعين عليه أن يبدأ دراسته لها بتوفير قاعدة معلومات عن طريق الاستبيانات والدراسات الإجرائية الميدانية، فإذا ما كانت وسائله قاصرة، كانت نتائج عمله ناقصة كذلك.

٥. لم تشر أي من الدراسات التي تمت حول ظاهرة التسرب في الدولة إلى وجود قوانين أو تشريعات جزائية رادعة سواء كانت للطلبة المتسربين أو لأولياء أمورهم، باستثناء دفع غرامة مالية قدرها ٢٠ ديناراً، على كل ولي أمر يخالف إلزامية التعليم بعدم تسجيل ابنه في مدارس الدولة، ومضاعفة هذه الغرامة في حال تكرار هذه المخالفة، لكن القانون لم يشر إلى الجهة المسئولة عن تحصيل هذه الغرامة، إذ جعلت مسئولية مواجهة ظاهرة التسرب من المدارس من واجبات وزارة التربية والتعليم فقط، وذلك من خلال قانون إلزامية التعليم، فقد قامت الوزارة بوضع أسس لإلزام أولياء أمور الأبناء الذين بلغوا السادسة بإدخالهم المدارس، وقد يصل العقاب للمخالفين من أولياء الأمور إلى دفع غرامة مالية لا تتجاوز عشرين ديناراً، ويمكن مضاعفة هذه الغرامة في حال العودة للمخالفة، ووضعت هذه القوانين آلية معينة لمتابعة من هم في سن الدراسة. أما في حالة الغياب المستمر، فقد أشار القانون إلى فصل الطالب الذي يثبت أن غيابه مستمر، كما يتم شطب اسم الطالبة من سجلات القيد في المدرسة إذا ثبت بأنها تزوجت، ولا يجوز إعادة قيد الطالب في المدارس النظامية إذا كان انقطاعه لأكثر من سنتين، أما إذا كان الانقطاع أقل من ذلك، فيشترط لإعادة قيده أن لا يتعدى عمره الحد الأقصى الوارد في لوائح الوزارة.

كما تبنّت لائحة التقييم والامتحانات للمرحلة الإعدادية والثانوية الصادرة بالقرار الوزاري ٣١١٢ لعام ١٩٩٦، شرطين لتقدم الطالب للامتحان النهائي في آخر الفصل الدراسي، وهما: المواظبة على الدوام المدرسي، والنجاح في السلوك التربوي. وفي

موضوع متابعة الطالب من قِبل أسرته اكتفت اللائحة بإبلاغ نتائج الامتحان لولي أمره، كما يتم إخطار ولي الأمر خطياً بغياب ابنه، ويوجه للطالب إنذاران خطيان للغياب المتصل، وثلاثة إنذارات خطية للغياب غير المتصل في الفصل الدراسي الواحد، مع بيان ما يترتب على الغياب المتكرر.

هذا في الوقت الذي وضعت فيه دولة كالأردن وسوريا والسعودية قوانين تلزم الحاكم الإداري في مناطق الدولة بمتابعة الطلاب المتسربين، وقد يصل الأمر إلى إصدار أمر إداري من المحافظ أو المتصرف بإلزام ولي الأمر بدفع غرامة مالية أو سجنه (قنديل، ٢٠٠٧).

٩. ٨. مواجهة التسرب في دولة الإمارات

٩. ٨. ١. الإجراءات الوقائية للحد من التسرب

من المهم إعطاء إجراءات التصدي للظاهرة الأولوية في الدراسة والبحث، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات وفقاً لعدد من المحاور التي تتعلق بالظاهرة وتهتم بها، كالتالي:

٩. ٨. ١. ١. الإجراءات الوقائية لأجهزة الدولة

. تضمين قانون إلزامية التعليم آليات للرقابة والمحاسبة حول تطبيق إلزامية التعليم.
. وضع قانون للتعليم الموازي، يهدف إلى إعادة المتسربين إلى المدارس، ضمن برنامج خاص يستغرق سنتين أو أكثر، يتضمن تقديم الثقافة الأكاديمية والمهنية بشكل متوازٍ ومدروس، يساعد الدارس على الالتحاق بسوق العمل بعد تخرجه.
. قيام وزارة الشئون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة العمل، بإنشاء مراكز معنية خاصة بالأطفال، تعمل على حمايتهم وتضع القوانين الرادعة لتشغيلهم قبل سن الرشد.
. تفعيل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية لنشر التوعية المجتمعية في الحد من ظاهرة الزواج المبكر للفتيات، ومنع التوجه لسوق العمل بالنسبة للأولاد، ومساعدة الأسر الفقيرة مادياً لتغطية النفقات الدراسية وتوفير مستلزمات التعليم لأبنائها، ونشر الوعي وتثقيف الأسر بقيمة التعليم وأهميته ومخاطر التسرب على أبنائهم.

. سن قوانين رادعة، تلزم أجهزة الشرطة والمحاكم باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة التسرب من المدارس، كل فيما يخصه.

٩. ٨. ١. ٢. الإجراءات الوقائية من قِبل الميدان التربوي

. تفعيل دور المرشد التربوي في مساعدة الطلبة على حل كافة مشكلاتهم، بالتعاون مع الجهاز التعليمي في المدرسة، والمجتمع المحلي، وخاصة أولياء أمور الطلبة.

. العدالة في التعامل وعدم التمييز بين الطلبة داخل المدرسة.

. منع العقاب بكل أنواعه في المدرسة "البدني والنفسي": بالرغم من أن وزارة التربية تمنع العقاب بشتى أشكاله في المدارس كوسيلة ردع، إلا أن العقاب يمارس في المدارس من قِبل الجهاز التعليمي بأشكال مختلفة، مما يتطلب وضع آليات مراقبة ومتابعة، لضمان الالتزام بعدم استخدام أسلوب العقاب لحل مشاكل الطلبة، حيث يعتقد كثير من المتسربين وأولياء أمورهم أن منع العقاب في المدارس يعتبر إجراءً وقائياً مؤثراً للحد من ظاهرة التسرب.

. توفير تعليم تمكيني علاجي للطالب ذي صعوبات التعلم.

. السماح للطلبة المتسربين بالالتحاق بالدراسة بغض النظر عن سنهم، وفق شروط محددة وميسرة، في مدارس خاصة بهم.

. تفعيل الأنشطة المدرسية، وتنظيمها، والاهتمام بها، من خلال إصدار قانون أو قرار يعمل على توصيفها، ويبين أهميتها، بوصفها الفعالية التربوية الأكثر إقبالاً عليها من الطلاب والطالبات.

٩. ٨. ١. ٣. الإجراءات الوقائية الأسرية

يتعين أن تقوم الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني بدور أساسي على مستوى الأسر للحد من ظاهرة التسرب من خلال تنظيم برامج توعية للأسرة بأهمية التعليم من خلال ما يلي:

. إقناع الأسر بضرورة تهيئة المناخ الأسري لأبنائهم من خلال توفير الوقت والمكان المناسبين للدراسة في المنزل.

. مشاركة الأسرة لأبنائها في حل مشاكلهم الدراسية وصعوبات التعلم في المواد الدراسية.

. عدم تكليف أبنائهم الطلبة بمهمات أسرية فوق طاقتهم، من خلال تفرغهم وتوفير الوقت الكافي لهم للدراسة.

. تفعيل الاتصال والتواصل بين الأسرة والمدرسة لمتابعة تطور أبنائهم والوقوف على المشاكل التي يواجهونها داخل المدرسة وخارجها والمساعدة في حلها.

. مشاركة الأسرة بالأنشطة اللاصفية التي تنظمها المدرسة.

. توعية الأسرة بمخاطر الزواج المبكر لبناتهم، وتفعيل القوانين التي تمنع الزواج أقل من السن المحدد، كذلك مخاطر التمييز بين أبنائهم على أساس الجنس في مجال التعليم.

٩. ٨. ٢. الإجراءات العلاجية للمتسربين

تعتبر مشكلة التسرب المدرسي مشكلة وطنية، تتطلب تضافر كافة الجهود لإيجاد حلول ناجعة، لحماية قسم كبير من الطلاب من أثارها السيئة، فبالإضافة إلى الدور الذي تقوم به وزارة التربية في هذا المجال، فإن المطلوب من المؤسسات الرسمية، وبالتحديد وزارة الشئون الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني، أن تضع خطة عمل وطنية، لإعادة تأهيل المتسربين الذين ارتد معظمهم إلى الأمية من خلال ما يلي:

١. وضع قانون للتعليم المهني والفني، يتضمن العمل على إنشاء مدارس أو مراكز مهنية، لاستيعاب الطلبة المتسربين إناثاً وذكوراً من التعليم الأكاديمي، وتقديم تسهيلات ومكافآت تشجيعية للطلبة الملتحقين بها.

٢. تنويع برامج التعليم المهني لتواكب حاجات سوق العمل.

٣. متابعة الخريجين من خلال توفير شكل من أشكال التواصل بينهم وبين المنتجين في سوق العمل لتسهيل توظيفهم وإعادة تأهيلهم مع الوظائف الجديدة التي يلتحقون بها.

٤. تشجيع القطاع الخاص الذي يدير مراكز ثقافية على تنويع برامجه لتواكب سوق العمل، مع الإشراف على هذه المراكز من حيث برامجه التأهيلية التي تقدمها، ومستواها، وطريقة أدائها ومتابعة خريجيها... إلخ.

٥. توسيع انتشار مراكز محو الأمية للمتسربين الذين ارتدوا إلى الأمية، وتوفير تعليم مهني يتناسب مع قدراتهم (قنديل، ٢٠٠٧).

١٠. نماذج عالمية للتسرب من التعليم

التسرب من المدارس ظاهرة عالمية معروفة، ففي إيطاليا تم الكشف عن تقرير لوزارة التعليم الإيطالية عن تفاقم ظاهرة التسرب بين الطلبة من التعليم، وعزا التقرير أسباب ظاهرة انقطاع الطلبة عن الدراسة إلى عجز التعليم الإيطالي في جذب اهتمام الطلبة وإتمام دراستهم حتى المراحل الجامعية. وقال التقرير إن حوالي مليون طالب يتركون المدارس سنوياً، وأن أغلبية هؤلاء الطلاب ينتهي بهم الأمر إلى الانضمام إلى طوابير العاطلين عن العمل خاصة في مناطق الجنوب الإيطالي.

وفي استراليا، نشرت جريدة الزمان اللندنية أن الحكومة الاسترالية في نيوساوث ويلز قررت في شهر يوليو ٢٠٠٢ إغلاق المدارس التعليمية لعدم توفر التلاميذ. فقد لاحظت الحكومة أن هناك انخفاضاً شديداً وملحوظاً في أعداد التلاميذ. وقد جاءت هذه الملاحظة في التقرير الذي أعدته الجامعات الاسترالية في سيدني، ولذلك ارتأت الحكومة إغلاق جميع المدارس والإبقاء على سبعة منها فقط، حيث يعتقد أن هذه السبع مدارس كافية لاستيعاب العدد المتبقي من الطلاب. حيث أكدت تقارير الشرطة أن هناك تسرباً هائلاً من قبل تلاميذ المدارس نحو الشوارع ومحطات القطارات ومحلات الإنترنت مما دعاها للتدخل وملاحقة المتسربين منهم. وأكد تقرير الجامعات أن موضوع تسرب التلاميذ وعدم تواصلهم في الدراسة أمر مروع ومخيف وخاصة لدى بعض المدارس القديمة.

وفي إسرائيل صدر تقرير بعنوان "خطة دوفرت الكاملة"، ينادي بمحاربة ظاهرة تسرب الطلاب من المدارس، ويشير إلى أن نسبة التسرب بين الطلاب البدو في النقب قبل وصولهم إلى الصف الثاني عشر تصل إلى ٦٠%، بزيادة سنوية تصل إلى ٥,٥% سنوياً (قنديل، ٢٠٠٧).

١١. مواجهة ظاهرة التسرب في مصر

على ضوء الواقع الحالي لجوانب ظاهرة التسرب في مصر، ومن جهود ونتائج الدراسات والتجارب المحلية والعربية والعالمية في هذا المضمار والتي تم استعراض

بعضها، يمكن تركيز أهم عناصر المواجهة الواجبة، بعد إيجازها في عناصر تتعلق بدور المدرسة وأخرى تتعلق بدور المجتمع على النحو التالي:

١١. ١. مدرسياً

. تخفيض كثافة الفصول، حيث تؤدي الكثافة المرتفعة إلى ضعف الاستيعاب وبالتالي ارتفاع احتمالات التسرب.

. ضرورة وجود ملف متكامل عن الطالب بالمدرسة منذ التحاقه حتى انقطاعه ليسهل متابعته.

. دراسة نتائج اختبارات الطلاب الشهرية ومعالجة أسبابها وما ينجم عنها من مشكلات.

. الاهتمام بالأطفال الذين يرسبون سنة دراسية أو أكثر وتوجيه رعاية خاصة لهم خلال دراستهم حتى لا يتكرر الرسوب وبالتالي التسرب من المدرسة.

. وضع برامج تعليمية ملائمة للطلاب ذوي التحصيل الضعيف وذوي الاحتياجات الخاصة.

. العدالة في التعامل وعدم التمييز بين الطلبة داخل المدرسة.

. منع العقاب المدرسي بكافة أنواعه البدني والنفسي.

. إشراك الطلبة في نشاطات محببة وتوجيه النشاط المدرسي لعلاج مشكلات الطلاب.

. فتح المجال أمام مديري المدارس ومعلميها للالتحاق ببرامج تربوية لتجديد لمعلوماتهم وطرق تدريسهم

. وضع برنامج تعليمي مناسب لمستوى وأداء الطلاب، عن طريق تزويد المعلمين بالمهارات التي تنقصهم، ورفع نوعية العلاقة بينهم وبين طلابهم في جو أكثر أمناً، يستطيع الطالب من خلاله التنفيس عن مكنوناته، وكذلك تدريس المناهج بطرق ممتعة وجذابة ومتنوعة.

. تركيز اهتمام المدرسة والمدرسين وأولياء الأمور بالأطفال وخاصة بالفرق النهائية من المرحلة التعليمية حيث ترتفع كثيراً نسب التسرب في هذه الفرق وكذلك خلال سنوات النقل ما بين مرحلة تعليمية وأخرى.

. التوسع في إنشاء المدارس لتحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال الذين هم في سن التعليم.
. إعادة صياغة المدارس كمنظومة لتصبح وسيلة يُسعى إليها رغبة لا رهبة، فيها للطالب ما يعود عليه بالنفع.

١١. ٢. اجتماعياً

. ضرورة إيجاد مجالات للعمل المشترك بين المدرسة والمجتمع وخاصة أولياء الأمور.
. ضرورة التعرف على الظروف الأسرية والاجتماعية للطلاب لإيلاء مزيد من العناية للطلاب الذين تستدعي حالتهم عناية خاصة.
. تقديم المساعدات المادية للأسر الفقيرة وذلك بالتنسيق بين وزارتي التربية والتعليم والشئون الاجتماعية. نظراً لوجود مشاكل تعليمية مرتبطة بالفقر وانخفاض المستوى الاقتصادي.
. تشجيع الآباء والأمهات الأميين على الالتحاق بالتعليم عن طريق برامج محو الأمية.
. الاهتمام بالمستوى التعليمي للأمهات والآباء، حيث وجد أن ٧٨,٨% من الأطفال الذين تسربوا من التعليم لأمهات لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة، وكذلك وجد أن ٦٢,٥% من الأطفال الذين تسربوا من التعليم لآباء لم يسبق لهم الذهاب إلى المدرسة.
. توجيه مساعدات مباشرة للأسر الفقيرة التي تحتاج إلى عمل أطفالها وخاصة الذكور، وذلك للحصول على مصدر دخل للأسرة.
. ضرورة نشر الوعي التعليمي في المناطق الريفية حيث ينتشر مفهوم عدم ضرورة تعليم البنات والاكتفاء بتعليم الذكور فقط أو تعليم البنت حتى مستوى معين من التعليم.
. برامج التعليم غير الرسمي، وتعتبر أحد الحلول لمواجهة المشكلة، وتتبناه مؤسسات أهلية كالمركز المصري للحق في التعليم، حيث يقدم المركز تجارب للتعامل مع الطلبة ذوي الأداء التعليمي الواقع بين الضعيف والمتوسط والذي يكون ناتجاً في الغالب عن مشاكل نفسية أسرية واجتماعية. والآلية التي يتم العمل بها تتم عن طريق اكتشاف قدرات ومواهب تلك الفئة وتكوين فرق مسرحية مثلاً أو تكوين روابط تضمهم تستهدف ربطهم بقضاياهم الاجتماعية والمهنية في المستقبل.

وقد صرح وزير التربية والتعليم بمصر في ديسمبر ٢٠١٣ خلال ملتقى "استخدام ردة الأرز في برامج التغذية المدرسية" أن هناك نحو مليوني تلميذ من المتسربين من التعليم من سن ٨ إلى ١٢ سنة، وإذا تم إغلاق منابع التسرب، فسيتم القضاء على الظاهرة، مؤكداً أن الوجبة الغذائية تعد عامل جذب للتلاميذ. وقد أشار الوزير إلى أنه سيتم ربط نسب الحضور بمواد غذائية ستوزع على الأسر الفقيرة غير القادرة لتحفيز التلاميذ على الدراسة والوصول إلى منظومة غذائية سليمة، لافتا إلى أن التغذية المدرسية لها هدفان رئيسيان أولهما صحة الطلاب، وثانيهما ربط توزيع الوجبة المدرسية بنسب الحضور. وأوضح أنه قد لوحظ ارتفاع نسب الحضور في الأيام التي يتم فيها توزيع الوجبة المدرسية، بحيث تصل نسب الغياب إلى ٣%، كما في محافظة المنوفية مثلاً، كما أن عدم توزيع الوجبة يرفع النسبة إلى ١٨%، موضحاً أن كل من مجلس الوزراء ووزارة التربية والتعليم يسعيان لحصول كل تلميذ على وجبة غذائية، وأن تكلفة ذلك الأمر تصل إلى ٨ مليارات جنيه لتقديم التغذية على مدار خمسة أشهر.

وأكد الوزير على أن الأطفال المصريين من أذكى الأطفال عالمياً في سن ٥ إلى ٨ سنوات، وذلك عند قياس مستويات ذكائهم، إلا أنه يحدث بعدها حالة من التدهور بسبب الحشو والحفظ والطرق الخاطئة في التعليم، ولذلك يتم السعي للوصول لتغذية سليمة وتغيير المناهج وتدريب المعلمين لكي تكتمل المنظومة، باعتبار أن التعليم هو المشروع القومي وأحد الآمال الكبرى للوطن (المصري اليوم، ٢٠١٣ب).

ومؤخراً، شدد الوزير، خلال الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتعليم في نوفمبر ٢٠١٤، على ضرورة توفير الموارد المالية لتمويل الخطة الموضوعة لاستراتيجية التعليم، عن طريق تنمية الموارد وترشيد النفقات، مشيراً إلى أنه يمكن استغلال ممتلكات وموارد الوزارة مثل القرية الكونية، لافتاً إلى أنه سيتم طرح كراسة الشروط الخاصة بها لتحقيق أفضل استغلال لها، في إطار الأهداف التربوية التي تسعى الوزارة إليها. وأكد الوزير في نفس الوقت على ترشيد الوزارة للنفقات عن طريق تعديل نظام بناء المباني المدرسية، وخفض تكلفة بناء أسوار المدارس (المصري اليوم، ٢٠١٤ب).

١٢. الخطة الاستراتيجية للتعليم

قامت وزارة التربية والتعليم بمصر بإعداد الخطة الاستراتيجية للتعليم بعد جلسات عمل مع أساتذة كليات التربية والمراكز البحثية التربوية، والتي تشكل وضع التعليم في مصر خلال السنوات الخمس القادمة، وذلك قبل عرضها على المجلس الوطني للتعليم وإعداد مشروع قانون بإنشائه. وتضمنت الخطة التي حملت عنوان "لن يترك طفل مصري بلا تعليم جيد" سبعة محاور. وخصصت الخطة محورها الأول لتحسين فرص الإتاحة، وأكد هذا المحور على إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم الأطفال من عمر ٥-١٧ عاماً، وتحسين قدرة المدرسة على الحد من التسرب، وذلك من خلال تحسين قدرة مرحلة رياض الأطفال على الاستيعاب وتقديم خدمة ذات جودة عالية والتركيز على المدرسة الابتدائية بما يؤهلها لأن تكون قاعدة قوية للمراحل الأعلى، مع الاهتمام الشديد بتنمية قدرات التلاميذ للتمكن من أساسيات الحساب ومهارات الكتابة والقراءة، والتعامل مع التقنية في إطار قيمي ينمي شخصية الطفل في كافة جوانبها، وتحديث التعليم الإعدادي والثانوي لإعداد كل الطلاب للالتحاق بالجامعة والحياة المهنية من خلال تحسين قدرة نظام التعليم على تحقيق الأداء المتميز داخل الفصول الدراسية، وتوفير بيئة مدرسية جاذبة ومنضبطة وآمنة وخالية من العنف والسلوكيات غير المرغوب فيها وتعمل كل الوقت على احتواء الطلاب وإشباع احتياجاتهم التربوية.

وقد وَضعت الخطة الاستراتيجية حلولاً لعلاج مشكلات التكدس بالأبنية التعليمية عن طريق التوصل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور الشديد في كفاية المباني والتجهيزات المدرسية والتصدي لمشكلة الكثافات العالية للفصول "التمويل، الأراضي".

أما المحور الثالث، فتم تخصيصه لتطوير المناهج بما يحقق ترسيخ الانتماء الوطني المصري، والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، وإكساب الطالب المتطلبات الأساسية لمجتمع المعرفة، وتمكينه من المهارات اللازمة لإتقان عمليات الاتصال، وهو الأمر الذي يتطلب القدرة على التحدث والكتابة باللغة الأم بصورة صحيحة إضافة إلى إتقان لغة أجنبية عالمية على الأقل، وامتلاك القدرة على العمل الجاد مع الآخرين بفعالية، ومواجهة قضايا التقييم والامتحانات وصولاً إلى نظم تعيد التعليم إلى طبيعته ووظيفته الأساسية،

والتوصل إلى الصيغ الأكثر فاعلية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب في المجتمع.

كل ذلك في إطار التركيز على بناء الشخصية المصرية أكثر من استيعاب وحفظ المعلومات، وإعادة الاعتبار للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية في مختلف مراحل التعليم واعتبار وجود الملاعب والمسارح والمكتبات والقاعات المجهزة بتنمية المهارات في مختلف المجالات. فيما جاء تحسين استخدامات التكنولوجيا في التعليم محوراً رابعاً للخطة الاستراتيجية للتعليم، حيث أكد على ضرورة تطوير بيئة التعلم وتزويدها بالتقنيات المطلوبة لتحسين التعليم "بيئة تعليمية ثرية التقنية وخاصة في المرحلة الابتدائية من خلال تحسين المكون التكنولوجي فيها. واحتل المعلم وتنميته المهنية والمستدامة، المحور الخامس في الخطة الاستراتيجية، حيث أكدت الخطة على التنمية المهنية الشاملة للمعلمين وبما يحقق التجديد المعرفي والمهني للمعلمين كل خمس سنوات وصولاً إلى "المعلم المتجدد والمرشد والمسهّل للتعلم"، والتركيز على المعالجات الشاملة لقضايا المعلمين وإيجاد الحلول المتوازنة لحاجاتهم وبما يحقق تحسين الأداء التعليمي.

وجاء تحسين القدرات التنظيمية لوزارة التعليم لتطبيق هذه الخطة الاستراتيجية في المحور السادس من الخطة، وأكدت على ضرورة استكمال عمليات التحول نحو اللامركزية من خلال تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات والمدارس إعمالاً لتفعيل دور المدرسة كوحدة أساسية في التنظيم قادرة على إدارة ذاتها بما يحقق تحسين حالة التعليم المقدم للطالب في مدرسته وفصله، وتمركز العمليات التعليمية ومخرجاتها في النظام حول الطالب وتحديث منظومة التشريعات التعليمية والمتصلة والمؤثرة فيها بما يتفق وعمليات تطوير النظام التعليمي في كافة جوانبه.

أما المشاركة والتمويل فجاءت في آخر محاور الخطة الاستراتيجية، وشددت على المشاركة الفاعلة للأسرة والدعم المجتمعي لعمليات التعليم والتعلم، وتوفير مستلزمات تنفيذ الخطة وتدبير متطلبات التمويل اللازم لتحقيق برامجها ومشروعاتها في إطار البحث عن مصادر غير تقليدية فاعلة لمواجهة أزمة التمويل وخاصة المباني (اليوم السابع، ٢٠١٣).

١٣. المشروع القومي لمنع التسرب من التعليم

تم الانتهاء من صياغة "المشروع القومي لمنع التسرب من التعليم" بمعرفة لجنة خاصة مشكلة لدراسة أسباب التسرب من التعليم. ويتضمن المشروع جانبين، يتمثل الأول في اتخاذ إجراءات استباقية لمنع تسرب الطلاب، وذلك بتوقيع غرامة من قِبل الجهات التنفيذية على أولياء الأمور الذين يبلغ أبنائهم سن التعليم الإلزامي وتخلفوا عن إلحاقهم بالمدارس. المحور الثاني يتمثل في معالجة التسرب الفعلي من التعليم، أي بعد التحاق الطلاب بالمدرسة، وتعد مشاكل القراءة والكتابة والحساب أحد أهم أسباب التسرب وهو ما يتسبب في تعثر الطلاب في المراحل اللاحقة للصف الثالث الابتدائي.

وقد تم الاتفاق على تصميم اختبار تشخيصي تقييمي للطالب في الصف الثالث الابتدائي، على أن يقوم المركز القومي للامتحانات بإعداد الامتحان في القراءة والكتابة والحساب. وهذا الاختبار لا علاقة له بانتقال الطالب إلى الصف الرابع الابتدائي، وإنما يُجرى لتقييم الطالب ومعرفة مستواه الحقيقي والتعرف على مواطن الضعف بغرض علاجها في السنوات اللاحقة، بجانب عقد امتحان آخر مماثل لطلاب الصف السادس الابتدائي للتعرف على نتائج التشخيص والعلاج (المصري اليوم، ٢٠١٣أ).

١٤. مبادرات للحد من التسرب من التعليم

هناك بعض المبادرات للحد من التسرب في التعليم، منها مبادرة "نفهم" التي تقوم على تحسين التجربة التعليمية للطلاب وتقديم المعرفة والعلم لهم في كل وقت ومكان، ويتم السعي للوصول للمزيد من الطلاب بغرض إفادتهم ومساعدتهم على الفهم والتعلم. ولتحقيق هذا بشكل أكبر اشتركت "نفهم" مع "مصر التحدي" في المشروع القومي لمنع التسرب من التعليم، وهي مبادرة جديدة لدعم الأطفال الذين تجبرهم ظروفهم على ترك المدارس. وقد تم التعاون عن طريق شرح المناهج التعليمية للأطفال المتسربين من المدارس من خلال عرض فيديوهات لدروس "نفهم" والتي لاقت قبولاً وإعجاباً من الأطفال.

و"مصر التحدي" هو مشروع يسعى للقضاء على أحد أهم أسباب أزمة أطفال الشوارع وهو التسرب من التعليم. فعندما يفقد الطفل انتمائه للمدرسة لا يجد أمامه سوى الشارع

بكل ما فيه من مخاطر تنتهي به إلى الضياع. ويعتبر القائمون على المشروع أن هذه الأزمة قضية أمن قومي وأن تعليم الطفل واجب وطني، لذلك فهم يهدفون إلى إنشاء نظام تعليم مهني موازٍ للتعليم الأساسي يبدأ بمجرد إغلاق باب التعليم الأساسي أمام الطفل في سن التاسعة- حيث أن باب القبول في التعليم الأساسي مفتوح من سن السادسة وحتى التاسعة- بعدها لا يكون هنالك مكان لتعليم الطفل إلا من خلال بعض المبادرات القليلة. وهم يعملون على توفير جرعة تعليمية وتربوية لهؤلاء الأطفال على مرحلتين تماثلان الابتدائية والإعدادية في المدارس إلا أنهم يقدمون من خلالهما تعليماً فنياً كي يصبح هؤلاء الأطفال عمالة مستقبلية ناجحة كما يعطون كل طفل الفرصة للاستمرار في التعليم الفني الثانوي والجامعي لو كان متفوقاً.

وقد أنشأ القائمون على المشروع فصلاً تجريبياً بمنطقة رملة بولاق كخطوة أولى للتأكد من فاعلية تطبيق نظام مدارس مصر التحدي. وعلى الرغم من قلة عدد الطلاب المسجلين في الفصول التعليمية التابعة لهم في الوقت الراهن، إلا أنهم يهدفون للتوسع وتحقيق هدفهم وهو إنشاء ١٤٠ فصل تعليمي في محافظة السويس، وذلك بهدف إعلان محافظة السويس خالية من التسرب من التعليم خلال هذا العام، ثم الانطلاق منها لباقي المحافظات على التوالي (مجلة نفهم، ٢٠١٤).